الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية الأدب العربي الفنون

قسم الدراسات اللغوية

تخصص : لسانيات تطبيقية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي الموسومة بـ :

قراءة في كتاب التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي لـ: مسعود صحراوي

إعداد الطالبة :

- بلعوج سعاد .

إشراف الدكتور :

- بن مصطفى أبو بكر .

السنة الجامعية : 2021/2020 م

الشكر و العرفان

اللهم نشكرك شكرا كثيرا، ونحمدك حمدا طيبا مباركا يليق بوجهك الكريم وعظيم سلطانك.

اللهم لك الفضل كله و لك الحق كله.

و أرفع أخلص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور " بن مصطفى أبو بكر " على ما بذله من جهد في إثراء هذا البحث، فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأقدم أصدق عبارات الشكر والامتنان إلى والديَّ اللذان ذَلَلاَ الكثير من الصعوبات التي كادت تحد من عزيمتي

وأتوجه بالشكر إلى كل من شدَّ أزري وشجعي على إنجاز هذا البحث

إلى كل هؤلاء ألف تحية شكر وعرفان وجزاهم الله عني خير الجزاء.

إهـــــــــداء

إلى من قرن الله طاعتهما بطاعته

وجعل البار بهما من أهل جنته

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

والديَّ الكريمين أدامهما الله لي.

إلى كل إخوتي: أسماء –نور الإسلام–نور الإيمان–نور الهدى –دعاء جعلني الله وإياكم كالبنيان المتراص.

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى صديقاتي وإلى جميع أساتذتي الذين ساندوني في مشواري الدراسي

إلى كل من أحب العربية وكان حاميها ودرعها الواقي

أهدي هذا البحث راجية من المولى أن يجد القَبول والنجاح

–سعاد–

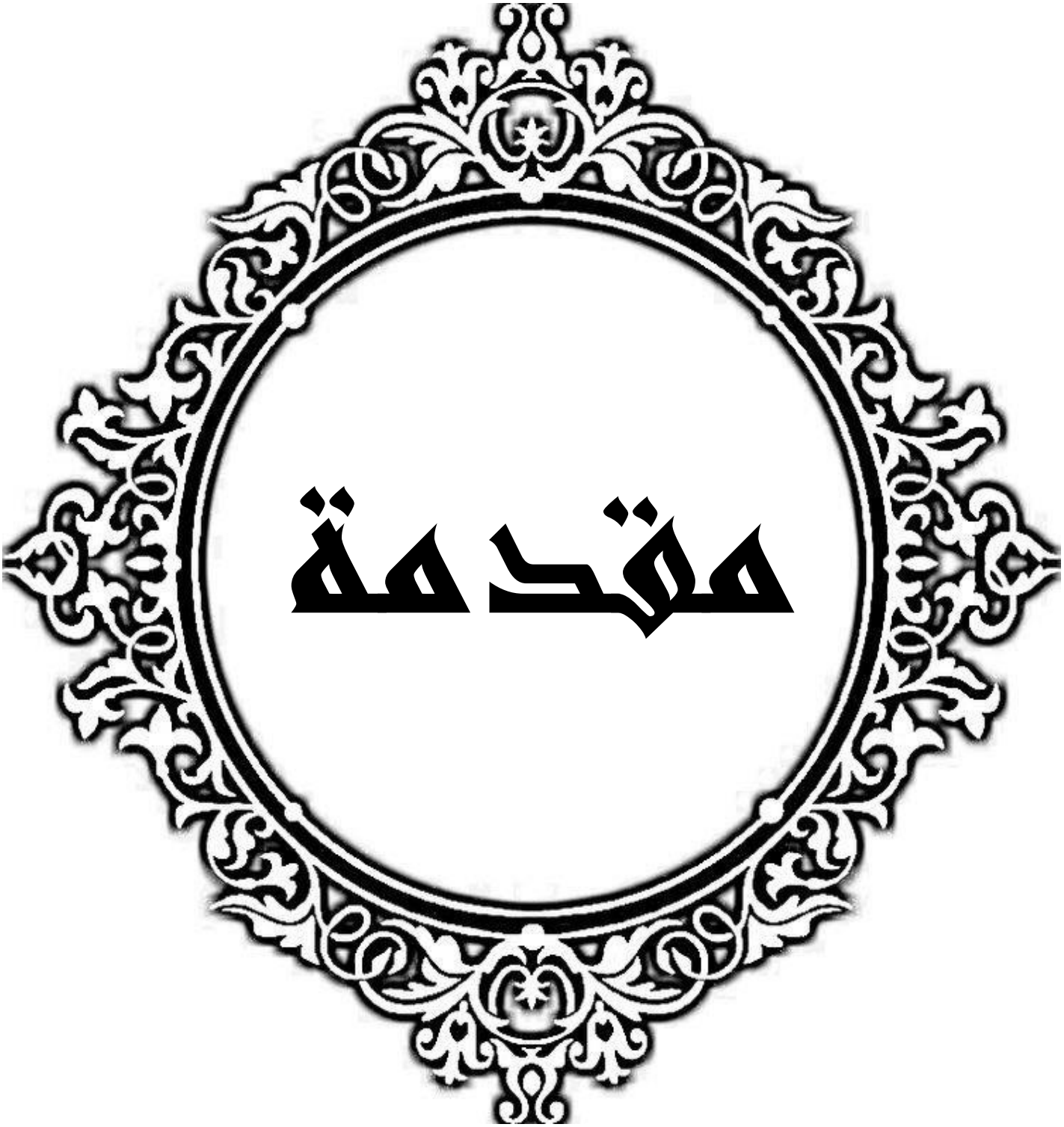
مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام عل رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فإن اللغة شكلت محور اهتمام الإنسان منذ القديم، فعمل على دراستها وتحليلها للكشف عن أسرارها وطبيعتها وكيفية استعمالها والعوامل المختلفة التي تؤثر في عملية نطقها وما إلى ذلك مما له علاقة باللغة.

ونظرا لاهتمام الأمم بلغاتها تطورت الدراسات اللغوية عبر العصور لتصل لذروتها مع اللساني "دي سوسير" مؤسس اللسانيات البنيوية الذي كان له الفضل في إضفاء طابع العلمية عل الدرس اللغوي العالمي، ولكن هذا الصنيع سرعان ما تجاوزته التطورات الحاصلة في مجال الدراسات اللغوية المتمثلة في تخليها عن المنهجين البنيوي الصوري الصارم والتوليدي التحويلي وذلك لقصورهما في استيعاب الظاهرة اللغوية من حيث ربطها بالاستعمال .

لتنفتح عل تيارات أخرى كانت قد اختلفت رؤيتها ومنهجها في دراسة اللغة وأشهرها التيار التداولي الذي ظهر كمنهج سياقي موضوعه بيان فاعلية اللغة المتعلقة بالاستعمال من حيث الوقوف على الأغراض والمقاصد، ومراعاة الأحوال باعتباره نشاط يمارس من قبل المتكلمين لإفادة السامعين معنى ما ضِمْن إطار سياقي، فهولا يفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية كما أنه يقوم عل مبدأ الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية.

وقد تأثر بهذه المناهج والتيارات أغلب الباحثين وعملوا على استثمارها في تطوير لغاتهم لتواكب التطورات الحاصلة ومن بينهم الباحث مسعود صحراوي الذي آمن بأهمية الربط بين اللسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي من خلال كتابه: **"التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"** ولعل هذا الكتاب من أهم الكتب التي ساهمت في إعادة قراءة التراث العربي استنادا إلى المنهج التداولي وبالأخص نظرية الأفعال الكلامية ومحاولة إسقاطها على التراث العربي للكشف عن جانبه التداولي .

وانطلاقا من هذه الأفكار وفي ظل الأهمية البالغة لموضوع بحثنا ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

-هل أثبت الباحث مسعود صحراوي من خلال كتابه على احتواء التراث اللساني العربي بعدا تداوليا ؟ وما مدى قابلية المنهج التداولي لقراءة الموروث اللساني العربي وإعادة إحيائه في نظر الباحث مسعود صحراوي؟

-ماهي المعايير التي استند عليها للتمييز بين الخبر والإنشاء ؟ وماهي التقسيمات التي نتجت عن تلك المعايير؟

-وهل أثبت الكاتب مسعود صحراوي وجود ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء؟

على أساس هذه الإشكالية المطروحة كان موضوع بحثنا موسوما بـ: "قراءة في كتاب التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. للكاتب مسعود صحراوي".

يتمثل الهدف الأساسي الذي سعينا إلى تحقيقه من خلال هذا البحث في معرفة ما إذا كان تراثنا العربي قد احتوى بُعدا تداوليا، وبالأخص أفعالا كلامية من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء وذلك بحسب ما ورد في الكتاب الذي نحن بصدد دراسته.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي وهو منهج فرضته علينا طبيعة الدراسة المتمثلة في قراءة الكتاب بحيث يتوجب علينا دراسة معطياته وتحليلها وكذا تقديم النقد له من الجانبين السلبي والإيجابي.

ومن الدوافع التي قادتني لإنجاز هذا البحث:

الدوافع الذاتية: الرغبة في التعرف على التداولية من حيث ماهيتها ومباحثها ومهامها باعتبارنا لم ندرسها كمقياس مستقل بذاته وإنما تعرفنا عليها بشكل مختصر أثناء دراستنا لمقياس النحو الوظيفي.

الدوافع الموضوعية: الرغبة في التعرف على مدى فاعلية المنهج التداولي في قراءة تراثنا العربي وهل احتوى حقا على الأفعال الكلامية وفق ما جاء به الكاتب مسعود صحراوي.

واجهنا خلال قيامنا بهذا البحث صعوبات تمثلت في ضيق الوقت مما تولد لدينا الضغط والتوتر صاحبنا طيلة فترة إنجاز البحث.

وللإجابة على إشكالية بحثنا اتبعنا الخطة المكونة من فصلين وخاتمة.

أما الفصل الأول والذي كان الجانب النظري للبحث خصصناه لتلخيص محتوى الكتاب والتطرق إلى أهم الأفكار الرئيسية التي تناولها المؤلف في كتابه حيث تناولنا فيه فصول الكتاب باختصار وقسمناه إلى ثلاثة مباحث. عالجنا في المبحث الأول ملخص للفصل الأول للكتاب بعنوان الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر والذي ضم تعريف بالتداولية وأهم مبادئها وكذا تقديم نبذة عن مسار تطور الدرس اللساني الغربي. أما المبحث الثاني فقمت فيه بمزج كل من الفصل الثاني والفصل الثالث للكتاب وعنونته بمعايير التمييز بين الخبر والإنشاء وتقسيمات العربية لهما في التراث العربي وتناولت فيه التعريف بتلك المعايير التي على أساسها ميز العرب بين ظاهرتي الخبر والإنشاء كما قاموا بتقسيم تلك الظاهرتين باستنادهم على تلك المعايير. والمبحث الثالث جمعت فيه بين الفصلين الرابع والخامس وعنونته بـ: الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة وأشرت فيه عن تلك الأفعال الكلامية التي انبثقت عن ظاهرة الخبر والإنشاء عند كل من علماء الأصول وكذا علمائنا من النحاة.
والفصل الثاني خصصته للجانب المنهجي بغية تحليل ونقد الكتاب والتعرض للأمور التي أفلح فيها الكاتب وأمور أخرى أغفلها. وقسمته إلى ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول المعنون بـ: وصف الكتاب والتعريف بصاحب الكتاب ودراسة عنوان الكتاب وإعطاء فكرة عنه بالإضافة إلى ذكر أهم معلوماته من طبعة ودار النشر ...الخ . والمبحث الثاني عنونته بـ: نقد المقدمة قمت فيه بإخراج العناصر الواجب توافرها في المقدمة الأكاديمية من إشكالية ومنهج ...الخ.

ثم ذكرنا العناصر التي أغفل الباحث ذكرها وقدمنا رأينا حول بنية المقدمة. أما المبحث الثالث عنونته بنقد فصول الكتاب قمنا فيه بذكر الجانب السلبي والجانب الايجابي عن طريق التعرض إلى كيفية قراءة الباحث للمعطيات وهل هي كافية؟. وكيف قام ببناء الأدلة وهل هي مقنعة؟.

وختمنا هذا البحث بخاتمة أوردنا فيها رأينا في البنية المعرفية للكتاب محل الدراسة.

ويعــود الفضــل الكبيــر فــي إنجــاز هــذا البحــث إلــى الأســتاذ المشــرف **"بن مصطفى أبو بكر"** الذي رافقنا طيلة مسار البحث والذي لم يبخل علينا بتقديم النصائح والتوجيهات فجزاه الله عنا خير الجزاء.

مستغانم 2021/06/29

الفصل الأول :

الجانب النظري (تلخيص محتوى الكتاب)

- المبحث الأول : الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر .
- المبحث الثاني :معايير التمييز بين الخبر والإنشاء والتقسيمات العربية لهما في التراث العربي.
- المبحث الثالث: الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة.

يقصد بدراسة مضمون الكتاب أو تلخيص محتواه النظر إلى الأفكار التي أتى بها الباحث والمعطيات التي قدمها لنا على شكل فصول أو مباحث أو حتى عناصر بغية استخلاص أهم النقاط الرئيسية التي يستعين بها القارئ لأخذ فكرة حول ما تعرض إليه الكاتب في مؤلفه لذلك نبتغي في هذا الفصل تقديم ملخص حول ما تضمنته فصول الكتاب الذي نحن بصدد دراسته، وقد تم هذا كله وفق ثلاث مباحث تناولنا فيها

- **المبحث الأول**: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر.
- **المبحث الثاني**: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء والتقسيمات العربية لهما في التراث العربي.
- **المبحث الثالث**: الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة.

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر

سنتناول فيه ثلاث نقاط أساسية:

- ❖ توطئة في نقطة الانعطاف في مسار الدرس اللساني المعاصر ونصطلح عليها بـ: عرض مناخ عام للنظرية.
- ❖ تحديد ماهية التداولية.
- ❖ أبرز مفاهيم التداولية.

1. عرض مناخ عام للنظرية

وفي هذه النقطة تحدث المؤلف عن مسار المعرفة المعاصرة التي مرت أثناء تطورها باتجاهين تاريخيين، إذ تمثل الاتجاه الأول في ظهور توجهات بيَّنت عجز المنطق الصوري وقصوره في وصف وتفسير الظاهرة التدليلية في التفاعل الحجاجي. وهذا ما أدى بالضرورة إلى ظهور اتجاه غيَّر مسار الدراسات اللغوية، تمثل في ظهور تيارات فلسفية ونفسية واتصالية والتي من خلالها تم تقسيم البحث اللغوي في اللسانيات الغربية إلى نموذجين لسانيين هما:

- المنحنى الشكلي الصوري بزعامة البنيوية.
- المنحنى الوظيفي بزعامة التداولية.

ومنذ أواسط القرن العشرين شهدت اللسانيات في مسيرتها انقلابا مفاهيميا، فقد كانت اللسانيات البنيوية سابقا تنظر للظاهرة اللغوية نظرة تجريدية صورية عامة، وتدرس الشكل على حساب المادة وتعبر الكلام من العناصر الخارجة عن اللغة، فتقوم بإقصائه من مجال الدراسة، كما أقصت أحوال التخاطب، والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، واهتمت باللغة كبناء مجرد منفصل عن كل العناصر النفسية والاجتماعية، أي أنها أقصت الجانب التواصلي للغة وهذا ما عيب عن اللسانيات البنيوية أثناء دراستها للظاهرة اللغوية، وحتى اللسانيات التوليدية التحويلية بالرغم من أن تشومسكي تحدث عن البنية السطحية والبنية العميقة والملكة اللسانية والإنجاز، إلا أنه نقد من طرف هايمس لأن الملكة

اللسانية عنده وإن كانت تتعلق بالعناصر والبنى اللغوية، إلا أنها قامت بوصف اللغة بعيدا عن حالات استعمالها في الواقع، وبدون مراعاة مقاصد الأفراد، وكذا حاجاتهم في أحوال التخاطب اليومية لذلك نجد أن هايمس قد تجاوز الملكة اللسانية بالملكة التبليغية (التواصلية) التي تعد من أهم مصطلحات لسانيات الخطاب، فهي تهتم بالعناصر والبنى اللسانية، كما أنها تُمكن الفرد من التعبير السليم ومعرفة السياقات المناسبة وطرق استعمالها حسب ما يقتضيه المقام.

إذن اللسانيات المعاصرة تخلت عن دراسة الظاهرة اللغوية بمفهومها البنيوي الصوري الصارم، وبمفهومها التوليدي التحويلي الذهني المجرد، وانفتحت على أنساق معرفيه أخرى كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانيه لتشمل دائرة اهتمام كل من الكلام وغرض المتكلم وحال المخاطب ليتم تدارك أهمية ربط اللغة بالإنسان باعتبار أنها هي الوسيط الأكبر بينه وبين العالم.

فكل المراحل التي مرت بها اللسانيات الغربية في نشأتها وتطورها عبر التاريخ وكل ما أفرزته من نظريات لسانية معاصرة تمت على شكل توالد جدلي أي أن كل نظرية إنما تُبنى كرد فعل انتقادي على سابقتها دون أن تُلغيها بالكامل بل تأخذ ببعض مفاهيمها وتؤسس عليها مفاهيم جديدة.

و في هذا السياق يقدم الكاتب لنا علاقة اللسانيات التوليدية التحويلية باللسانيات الوظيفية التداولية فالوظيفيون المعاصرون لم يُلغوا مرحلة "البنى التركيبية" و مرحلة "نظرية المعيار" بل قلصوا منها الجانب التحويلي بالرغم من أنهم كانوا من المؤيدين للطروحات التوليدية التحويلية، ليقوموا في ما بعد بنقد قواعدها التحويلية بدافع أنها لا تراعي وظيفة التواصل والتبليغ ولأنها في نظرهم غير مؤسسة تداوليا نظرا لافتقادها للواقعة النفسية في قواعدها التحويلية. وبعد نقدهم لها وإحداثهم تعديل في جهازها المفاهيمي تَوَلَّد من ذلك التفاعل نموذج لساني هو "النموذج الوظيفي التداولي".

فكل ما تعرض إليه الكاتب في السطور السابقة شكَّل لنا المراحل التي سارت عليها الدراسات اللسانية عند الغربيين أي نقطه انعطاف في مسار الدرس اللساني المعاصر مبتغيا من كل ذلك تمهيد الطريق من أجل تسليط الضوء على درس لساني جديد في ساحة الدراسات اللغوية المتمثل في التيار التداولي متناولا فيه التعريف بشبكته المفاهيمية باعتباره يقدم لنا أفكار ومفاهيم جديدة التي تفرض على الباحث الوعي بها أثناء دراسته للأبعاد الاستعمالية للغة لأن التيار التداولي خطاب معرفي وإجرائي في نفس الوقت يرصد أنماط الاستدلال وطرق معالجة الملفوظات في إطار التواصل ومقتضياته التفاعلية.

2. تحديد ماهية التداولية

عالج فيها المؤلف مفهوم التداولية من زاوية تقاطعها مع عدة حقول معرفية وخاصة اللسانيات التي عدَّها أقرب حقل لها لأنهما يشتركان في الأسس العلمية نظريةَ كانت أو إجرائية. كما يرى بأن تحديد ماهيتها ينبغي أن يحدد على أساس تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها. فالتداولية ليست علما لغويا محضا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنه يدرس الظواهر اللغوية في مجال استعمالها باستناده على بعض الحقول المعرفية التي لها صلة وثيقة بهذا العلم. ويدمج هذه المشاريع المتعددة لدراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره.

فالتداولية تسعى لإيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي.وعليه فالتعريف الذي قدمه مؤلف الكتاب لهذا العلم هو: "نسق معرفي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية "

والدرس التداولي كغيره من الاتجاهات المعرفية الأخرى له مفاهيم ومباحث متعددة، ولكل مفهوم حقل معرفي استقى منه مادته العلمية والمعرفية وكذا نظرته وتصوراته للغة والتواصل اللغوي. ومن بين هذه المباحث نجد:

مفهوم نظرية التخاطب الذي انبثق من فلسفة بول غرايس PAIUL GRICE، ونظرية الملاءمة التي ولدت من رحم علم النفس المعرفي، ومن نظرية القوالب تحديدا، وكذا الأفعال الكلامية التي تعد أول مفهوم تداولي انبثق إلى الوجود، والتي نشأت في مناخ فلسفي عام يسمى **الفلسفة التحليلية** التي نشأت في القرن العشرين على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه GOTTOB FREGE (1848-1925) والتي تمثل الخلفية الفكرية والمعرفية، لنشوء التداولية. وقد لخص الكاتب مفهومها في جملة من المطالب والاهتمامات المتمثلة في:

- ضرورة التخلي عن أسلوب البحث القديم وخصوصا جانبه الميتافيزيقي.
- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع نظرية المعرفة إلى موضوع التحليل اللغوي.
- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولاسيما مبحث الدلالة والظواهر اللغوية المتفرعة عنه.

وتنقسم الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة اتجاهات:

أ- **الوضعانية المنطقية** (positivisme logique): بزعامة رودولف كارناب Rudolph Carnap التي تدرس اللغات الصورية المصطنعة، وتتخذها بديلا عن اللغات الطبيعية لذلك تعتبر غير معنية بصميم البحث التداولي.

ب- **الظاهراتية اللغوية**(phénoménologie du langage): بزعامة هوسرل Edmond Husserl والتي تدرس اللغة في إطار وجودي أعم منها: الوجود السابق للغة، والوجود اللاحق لها دون مراعاة ظروف استخدام اللغة، ولا أغراض المتكلمين لذلك فهو اتجاه غير معني بصميم البحث التداولي.

ت- **فلسفة اللغة العادية**(PHilosophie du langage ordinaire) :بزعامة فيتغنشتاين Ludwig Wettgenstein التي تدرس اللغة اليومية كما يتكلمها الشخص العادي مراعية الجانب الاستعمالي للغة وهي بذلك في صميم البحث التداولي باعتبارها الرافد الذي انبثقت منه ظاهرة الأفعال الكلامية مع أوستن وتلميذه سيرل من خلال كتاب**"كيف ننجز الأفعال بالكلمات"** .

أشار الكاتب إلى علاقة التداولية بالأنساق المعرفية الأخرى موضحة في الشكل الآتي:

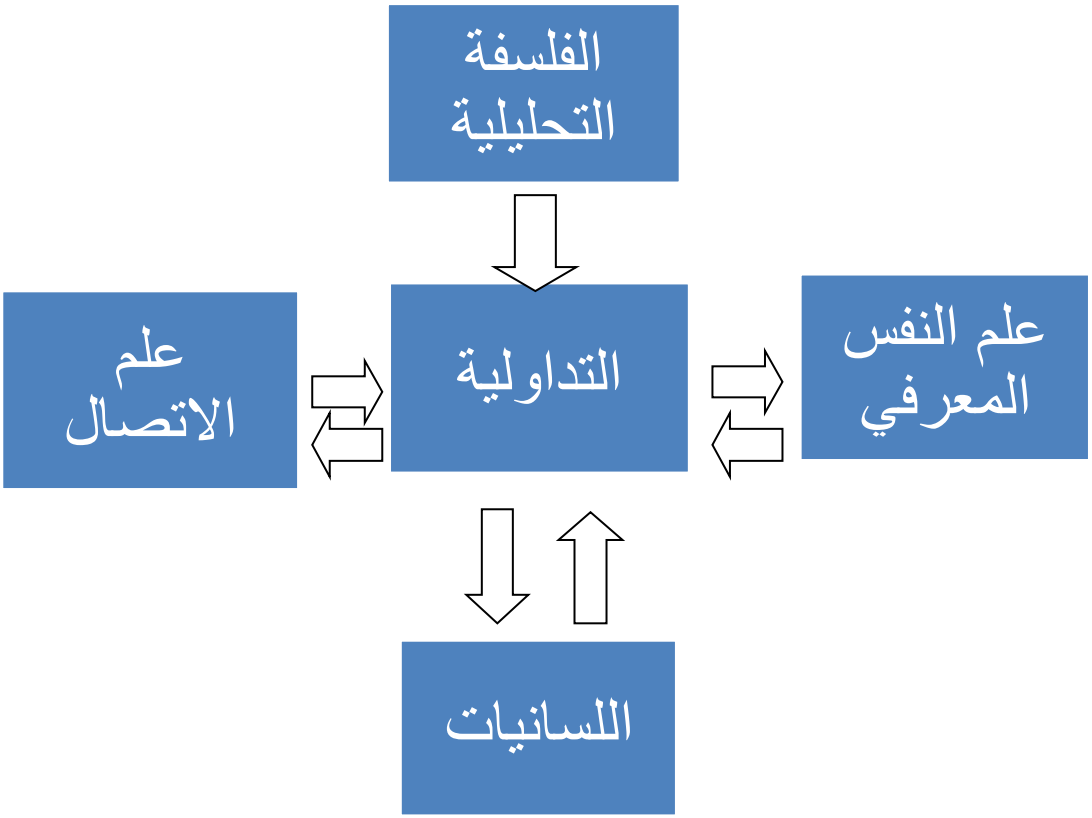

من خلال هذا المخطط تبين لنا أن التداولية انبثقت من الفلسفة التحليلية لتشكل بذلك حلقة وصل قوية بين عدد من العلوم الإنسانية كاللسانيات وعلم النفس المعرفي وكذا علوم الاتصال، فهي تؤثر وتتأثر بهذه العلوم لتشكل ملتقى للأنساق المعرفية المذكورة آنفا ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن التداولية تسعى لتأدية مهام معينة وهي على حد تعبير الكاتب:

- دراسة اللغة حين استعمالها في طبقات مقامية مختلفة باعتبارها :"كلام محدد" صادر من" متكلم محدد" وموجها إلى "مخاطب محدد "و"بلفظ محدد" في "مقام تواصلي محدد" لتحقيق" غرض محدد".
- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.
- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر على التواصل الحَرفي المباشر.

3. أبرز المفاهيم والمبادئ التداولية

تناول الكاتب فيه: الفعل الكلامي، القصدية، الاستلزام الحواري(أو المحادثي)، متضمنات القول، ونظرية الملاءمة، وكذا الحجاج. حيث حدد مدلولات هذه المفاهيم بالشرح وذكر الأمثلة.

أ- **متضمنات القول (Les Implicites)**: تُعرف بأنها مفهوم تداولي يقوم برصد الظواهر المتعلقة بالجوانب الضمنية الخفية من الخطاب تحكمها ظروف الخطاب كسياق الحال ... وغيره وتنقسم إلى نمطين كما هو موضح في الشكل الآتي:

متضمنات القول Les Implicites

الافتراض المسبق pré -supposition

هو مجموع المعطيات والافتراضات المتفق عليها بين الأشخاص والتي تمثل الخلفية التواصلية الضرورية لنجاح عملية التواصل.

الأقوال المُضمَرة Les Sous-entendus

هي كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات الحديث وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه.

ب- **الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي):** وهو ظاهرة لغوية جاء بها الفيلسوف بول غرايس بعد ملاحظته أن بعض الجمل في بعض المقامات تدل على معنى مغاير لمحتواها القضوي. وقد قام غرايس باقتراح نظريته المحادثية لكي يصف ظاهرة الاستلام الحواري، وتنص هذه النظرية على أن التواصل الكلامي محكوم ب:"مبدأ التعاون" وبمسلمات حوارية وهي متمثلة في الشكل الآتي:

المسلمات الحوارية

مسلمة القدر (Quantité)

تنص على قدر (الكمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية.

مسلمة الكيف (Qualité)

تقوم على عبارة: لا تَقُل ما تعتقد أنه كاذب ولا تَقُل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

مسلمة الملاءمة (pertinence)

تقوم على عبارة لِتَكُن مشاركتك ملائمة.

مسلمة الجهة (Modalité)

تنص على الوضوح في الكلام عن طريق:
-ابتعاد عن اللبس
-تحري الإيجاز
- تحري الترتيب.

وتحصل ظاهرة الاستلزام التخاطبي إذا تم خرق إحدى القواعد الأربعة المذكورة سابقا.

- و قام غرايس بتنميط العبارات اللغوية وتقسيم حمولة الدلالية للعبارات كما هو موضح في الشكل الآتي:

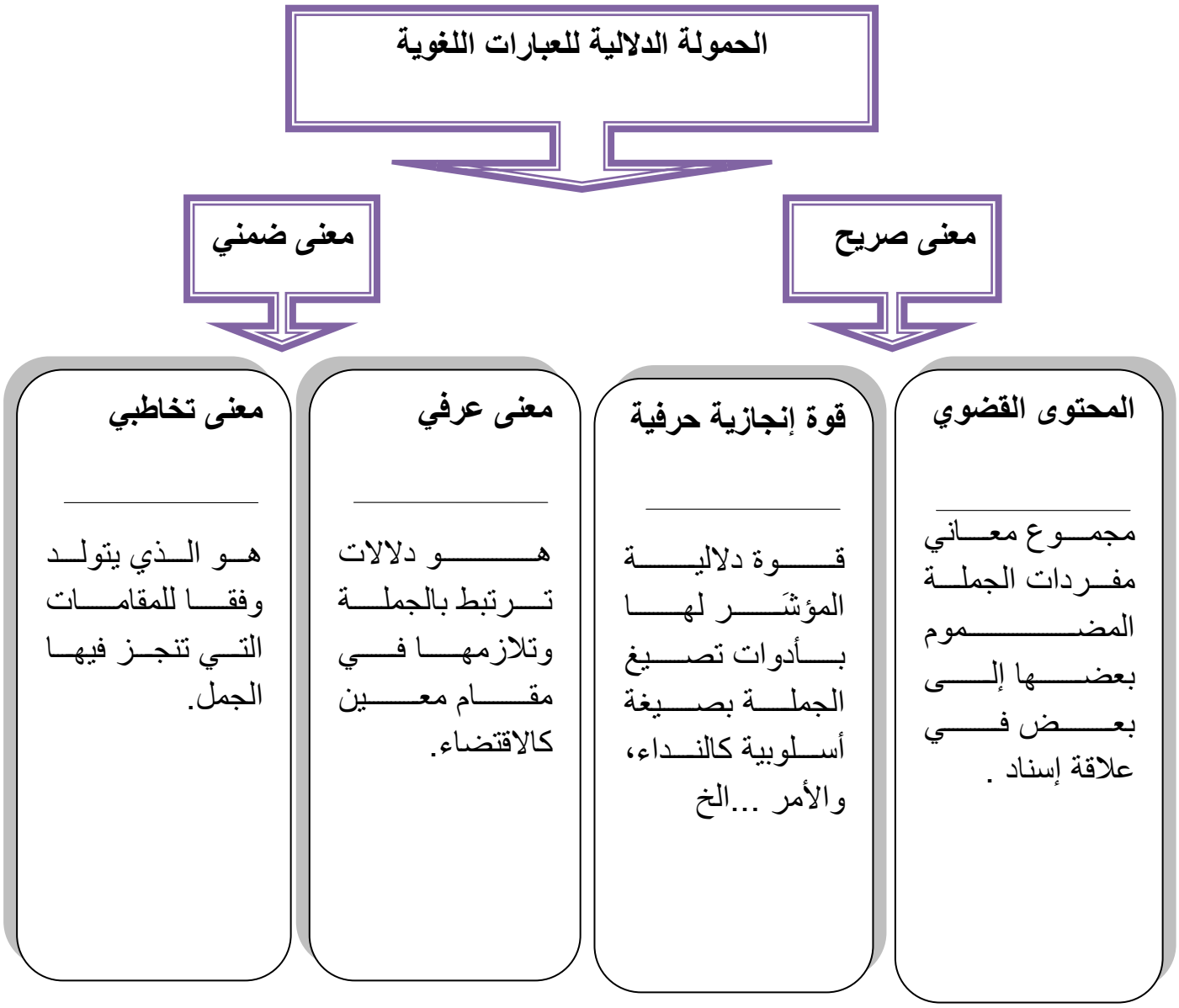

ت- نظريـة الملاءمـة(théorie de pertinence): هـي نظريـة تداوليـة ومعرفية جاء بها اللسانيون "ديردر ولسن" و"دان سبربر".

- **تداوليـة** من حيث أنها تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في طبقات مقامية مختلفة.
- و**معرفية** من حيث أنها تدمج بين مشروعين مَعرفيين وتنهل منهما.
  - **النظرية القالبية** "لفودور" مستمدة من علم النفس المعرفي.
  - **النظرية الحوارية** "لغرايس" المستمدة من فلسفة اللغة.

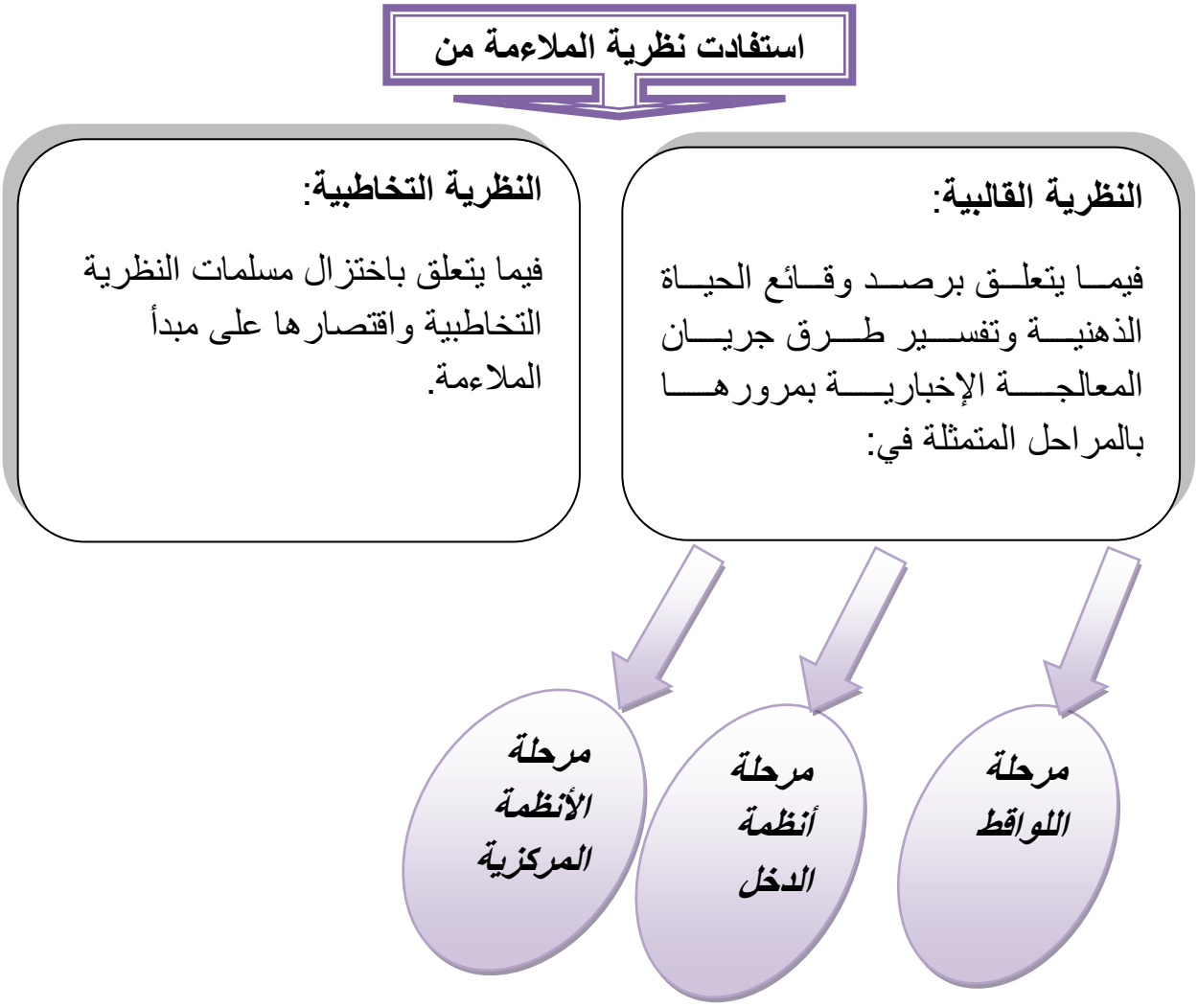

وأهـم مـا تتميـز بـه "نظريـة الملاءمـة" هـو تصـورها للسـياق اذ لـم يعـد شـيئا معطـى بشـكل نهـائي أو محـددا قبـل عمليـة الفهـم وإنمـا يبنـى تبعـا لتوالي الأقوال.

ث- **الفعل الكلامي(Speech act):** يعد محور دراسة هذا الكتاب، وهو نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية ويُعَرف بأنه: " كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي، دلالي، إنجازي، تأثيري".

ويطمح الفعل الكلامي أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيا، أو مؤسساتيا ومن ثُم إنجاز شيء ما.

وينقسم الفعل الكلامي حسب "أوستن" إلى ثلاثة أفعال فرعية وهي:

- ✓ **فعل القول أو الفعل اللغوي(Acte locutoire)**: ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، وبعبارة أخرى هو قول شيء معين أو التلفظ بكلام ما، ويشتمل على أفعال لغوية فرعية نمثلها في الشكل الآتي:

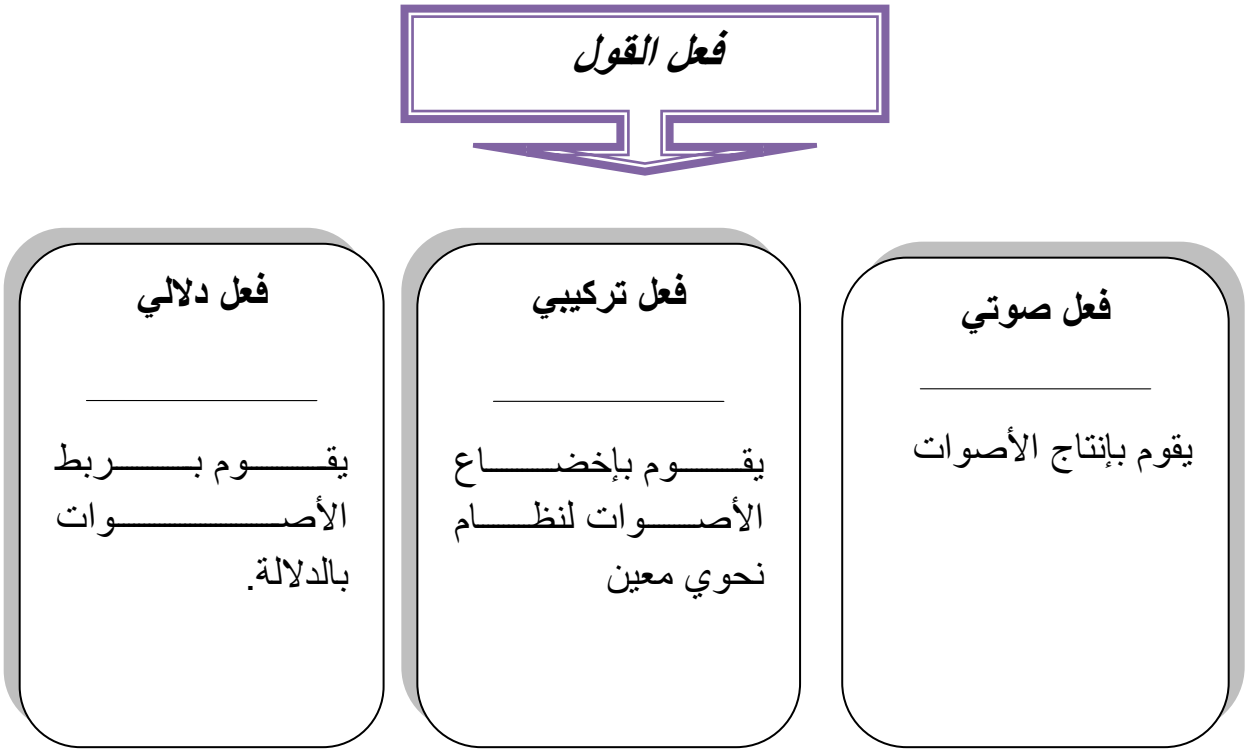

- ✓ **الفعل المتضمن في القول(Acte illocutoire):** وهو الفعل الانجازي الحقيقي وهذا النوع من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية كلها ويراد به القيام بفعل ما ضمن قول شيء.

- ✓ **الفعل الناتج عن القول (Acte perlocutoire):** ويسمى أيضا بالفعل التأثيري ويقصد به مجموعة الآثار المترتبة عن قول شيئ ما كالإقناع، الإرشاد، التثبيط...الخ.

وقد حدد "أوستن" للفعل الكلامي ثلاثة خصائص نوضحها في الرسم الآتي:

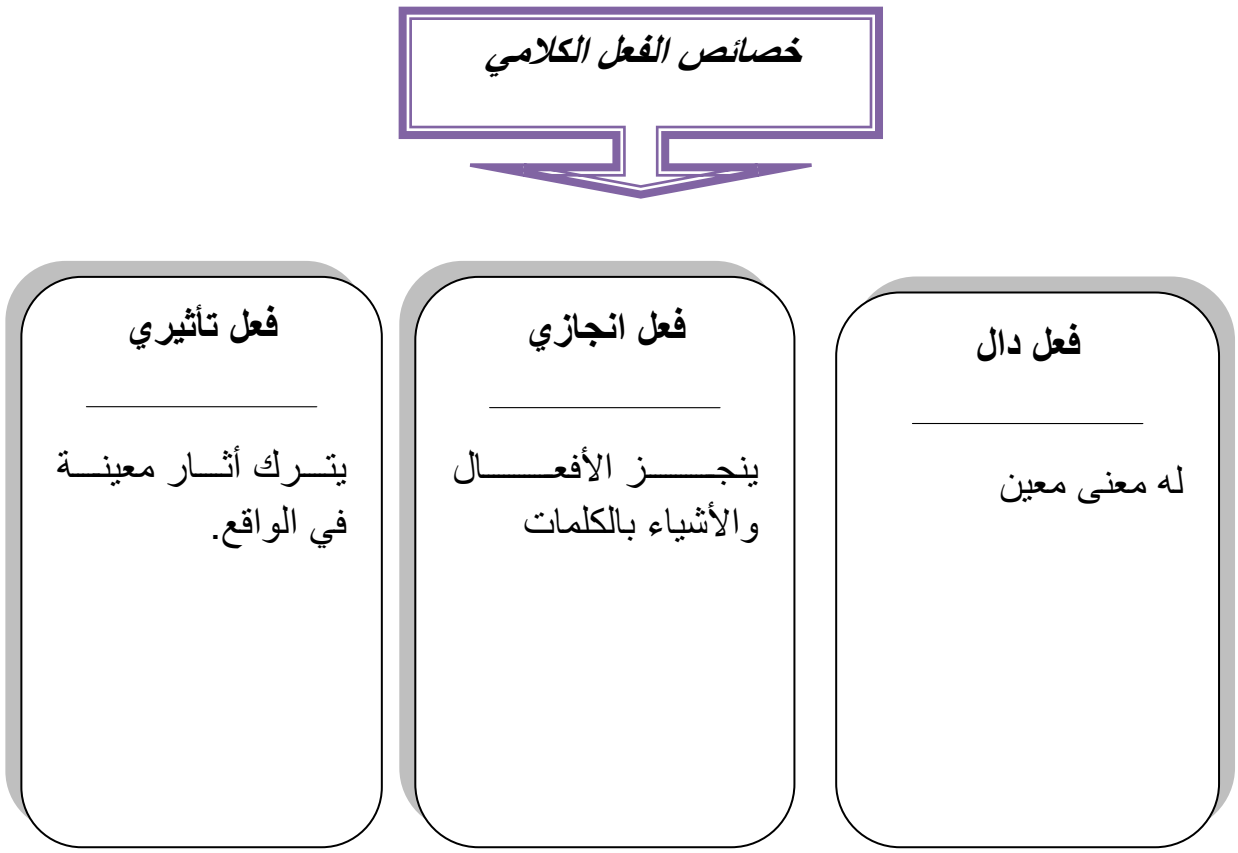

ويرى الكاتب بأن أهم خاصية يقوم عليها الفعل الكلامي هي: **القصدية** (Intentionnalité) لقد وصفها بأنها مسلمة تقوم على أسس تداولية تتضمن شبكة من المفاهيم المترابطة. وتتجلى بوضوح في أعمال الفيلسوف"سيرل" الذي أكد على الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة المقصد العام من الخطاب، وعدَّ الغرض المتضمن في القول عنصرا أساسيا من مكونات القوة المتضمنة في القول وقد أخذ "سيرل" هذا المفهوم من الفيلسوف"هوسرل" والظاهراتيين، واستثمره في تحليل العبارات اللغوية.

وبعد أن تناول الكاتب التعريف بتلك المبادئ التداولية السابقة الذكر قام بتقديم نقد لـ"سيرل" أثناء عرضه للأفعال الكلامية بالرغم من أن هذا العرض هو النموذجي لهذه النظرية في أيامنا، باعتباره يبين القيمة الفلسفية والتداولية للنظرية، خصوصا تحليليه للمكونات والأسس التصنيفية لعناصر "القوى المتضمنة في القول".إلا أن الكاتب رأى أن هذا الجهد الكبير الذي بذله"سيرل" بحاجة إلى أن يعاد النظر فيه خاصة فيما يتعلق بمبدأ "الاتجاهات المطابقة"وفي "التصنيف الذي أتى به".

وهذا ما أدى به لاقتراح بعض التعديلات الخاصة بـ"الاتجاهات المطابقة والايقاعيات". كما يعتبر أن النقد الموجه إليها لا يمس في جوهرها وإنما ليعدل بعض جوانبها بغية تخصيصه بالقدر الكافي من الكفاية العلمية والتفسيرية.

وختمنا المبحث الأول بالحديث عن حجاجية الفعل الكلامي لنشير بأن الفعل الكلامي يحتوي على عدة وظائف تداولية ومن أهمها **وظيفته الحجاجية** التي تزيد من فاعليته الإنجازية التي أرادها له"أوستن وسيرل" والمرتبطة بوظيفتي التأثير والإقناع في بعض مقامات التخاطب. ووجود الدور الحجاجي للفعل الكلامي داخل الخطاب، والإستراتيجية التخاطبية التي يتوخاها المرسل في خطابه.

المبحث الثاني: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء والتقسيمات العربية لهما في التراث العربي

سنتناول فيه ثلاث نقاط أساسية:

- ❖ أهم الأسس النظرية لبحث علماء العرب في ظاهرة الخبر والإنشاء.
- ❖ معايير تمييز الخبر والإنشاء عند العلماء العرب.
- ❖ تقسيمات علماء العرب للخبر والإنشاء.

1. أهم الأسس النظرية لبحث علماء العرب في ظاهرة الخبر والإنشاء

قبل أن يباشر الكاتب تفصيل الكلام في مراحل بناء وتطوير نظرية الخبر والإنشاء عند علمائنا القدامى، ومن ثم تَبيُّن الأدوات المنهجية لدراستهم لظاهرة الأفعال الكلامية قام بذكر أهم الأسس الإبستيمولوجية التي تشكل الإطار التصوري العام لبحث ظاهرة الخبر والإنشاء عند العلماء العرب وأوجزها في مبادئ. بيَّنَ من خلالها موقع ظاهرة "الأفعال الكلامية" من منظومة البحث اللغوي العربي، حيث رأى أنها تندرج ضمن مباحث علم المعاني، و تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المُعَنوَنة بـ: الخبر و الإنشاء وما يتعلق بها من القضايا والفروع التطبيقية، ولذلك اعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين لهذا نجده يُؤْثر استخدام مصطلح "الخبر والإنشاء" بدلا من المصطلح الغربي "الأفعال الكلامية". واهم ما يميز ظاهرة الخبر والإنشاء أنها كانت حقلا مشتركا بين العديد من التخصصات العلمية، وساهم في دراستها كل من الفلاسفة، والبلاغيين، والنحاة، وكذلك الأصوليين. ما استدعى بالضرورة لكل من يدرسها أن يَتتبَعها في مؤلفات أولئك العلماء الذين قاموا بتأسيسها والبحث فيها نذكر منهم على سبيل المثال: سيبويه (ت حوالي 180هـ)، وأبي نصر الفارابي(ت 338 هـ)، والقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي (ت 415 هـ)، وأبي علي بن سينا(ت428 هـ)، و عبد القاهر الجرجاني(ت471 هـ)، ونجم الدين الكاتب القزويني(ت493 هـ)، و أبي يعقوب السكاكي(ت 626 هـ)، وسيف الدين الآمدي(ت631 هـ)، وشهاب الدين القرافي(ت684 هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت686 هـ)، ومحمد بن علي الجرجاني(ت729 هـ) جلال الدين الخطيب القزويني(ت739 هـ)، سعد التفتازاني(ت حوالي 792 هـ) وشُراح مُختصَره وغيرهم ...

وفي حديثه عن الأبعاد التداولية لظاهرة الخبر والإنشاء اعتبر أن دراسة علمائنا لهذه الظاهرة كان مقتصرا على **التراكيب الدالة المفيدة** التي لها دلالات مباشرة(حرفية)، أو غير مباشرة (ضمنية) تُفهم منها أو ملازمة لها، كما أشار إلى أن علماء العرب عامةً كثيرا ما كانوا يركزون على **دعامة الإفادة** في دراستهم للجملة والنص باعتبارها أساس التواصل بين مستعملي اللغة. وبالإشارة إلى تعريف علم المعاني فقد عرَّفه محمد بن علي الجرجاني بأنه :"علم يعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت". وعلماء العرب أثناء دراستهم لهذا العلم استبعدوا المركبات الغير التامة أي الألفاظ المفردة من دائرة تحليلاتهم بحجة أنها غير مفيدة، فحصول الفائدة شرط ضروري حَرَص على حصوله علماء العرب، وبالنسبة للتداوليين المعاصرين، فقد بيَّن الكاتب أنهم لا يدرسون الأفعال الكلامية بمعزل عن سياقها الكلامي، وغرض المتكلم، بل يركزون في دراستهم على إنجازية تلك الأفعال، ولا يعتبرونها أفعال كلامية إلا إذا تحقق شرط الإنجازية في السياق وعبر الاستعمال. وإن دلَّ على شيء فإنه يدل بحسب تصريح الكاتب على أن صنيع علماء العرب يوافق ما قام به التداوليون المعاصرون، كما يؤكد بأن اندراج الظواهر الأسلوبية عند علماء العرب تم ضمن إطار تداولي صريح.

ومن ثم تناول الكاتب مراحل تطور ظاهرة الخبر و الإنشاء حتى استقرت علي أسس علمية دقيقة ونهائية على يد اللاحقين للسكاكي حيث إن جهازها النظري (المفاهيمي والمصطلحي) لم يولد منذ يومه الأول مكتملا مُحَدَد المعالم بل مَرَ بمراحل انتقلت فيها تلك النظرية من آراء وملاحظات متفرقة إلى أصول ناضجة ومباحث مؤسسة لاسيما بعد اعتماد أدوات التحليل المنطقي والتداولي.

2. معايير تمييز الخبر والإنشاء عند العلماء العرب

يقدم الكاتب عرض وتحليل للمعايير المعتمدة في التمييز بين الخبر والإنشاء في مختلف المراحل وهي في تقديره نوعان: معايير منطقية ومعايير تداولية متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي. وتتمثل هذه المعايير في:

المعيار الأول: معيار "قبول الصدق والكذب"

وهذا المعيار هو قبول أو عدم قبول الصدق والكذب، كما قرره قطب الدين محمود بن محمد الرازي من أن "المركب التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر، وإلا فهو إنشاء ..." وعليه فإن كاتب يرى أن تصور أولئك العلماء للخبر هو أنه الكلام

التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي يقبل الصدق والكذب، والإنشاء أيضا كلام تام مفيد أو خطاب تواصلي ولكن لا يقبل صدقا ولا كذبا.

المعيار الثاني: "مطابقة النسبة الخارجية"

لقد أورد الكاتب بعض الإشكالات الواردة عن تصور العلماء لهذا المعيار ليصل فيما بعد إلى كلام محمد بن علي الجرجاني الذي اعتبره أنه يتميز بالدقة ليستخلص منه الأمرين الآتيين:

- ✓ أن الإنشاء يتميز عن الخبر بأن له نسبة واحدة هي النسبة الكلامية وأن الخبرله نسبتان واحدة كلامية والأخرى خارجية (في الوقع)، ومادام الإنشاء أحادي النسبة فكيف نطلب إجراء المطابقة فيه بين النسبتين ؟ ويعتقد أن هذا الرأي رأي وجيه، بل وهو الكفيل بإزالة الإشكالات الناتجة عن القول بوجود نسبة خارجية مفترضة ووهمية للإنشاء.
- ✓ أن هذا التحديد الدقيق يفسح لنا المجال لبحث معيار آخر عبر ملاحظة أن الإنشاء يتميز عن الخبر بكونه نسبةً كلامية تتسبب في إحداث نسبة أخرى هي النسبة الخارجية وإيجادِها من العدم، ولعل ذلك ما جعلهم يسمونه "إنشاء"، أي إيجادا وخَلقا. وهذه الملاحظة تحيلنا على المعيار التصنيفي التالي.

المعيار الثالث: "إيجاد النسبة الخارجية"

ويستخلص الكاتب من تصورات العلماء حول هذا المعيار أن النسبة الخارجية للإنشاء يوجِدها الإنشاء نفسه لأنها لم تكن موجودة قبله، أو يتسبب في إيجادها، أما النسبة الخارجية للخبر فلا يوجدها لفظ الخبر وإنما كانت موجودة قبله، وجاء الخبر ليصفها ويصورها، أي ليطابقها، أو ليخالفها، فيحصل بحسب آراء وملاحظات المرحلة الثالثة تمييز عام بين الأسلوبين مفاده أن الإنشاء موجِد دون الخبر، والخبر واصف دون الإنشاء وجاء هذا التمييز نتيجة اعتمادهم على مبدأ القصد .

المعيار الرابع:" معيار قصد المتكلم بوصفه قرينة تمييزية أساسية

وقد اعتمد الكاتب في هذا المعيار على إبراهيم الشيرازي الذي ذكر كلاما ينبئ عن تصور يؤسس لفكرة تداولية صريحة وقد ركز عليه الكاتب بوصفه قرينة أساسية في التفريق بين الظاهرتين الأسلوبيتين وفحوى هذا المعيار عنده ما عَرَّف به الكلام بأنه **"يصير خبرا إذا انظم إلى اللفظ قصدُ المتكلم الإخبارَ به"** وقد رأى بأن ما يمكن أن يكون رائزا للتمييز بين الخبر والإنشاء، إضافة إلى اللفظ الدال بالوضع

على الخبر، **قصد المتكلم وغرضه من الخطاب**، فإن كان غرضه "الإخبار" مع موافقة اللفظ إياه فهو "خبر"، وإن كان غرضه غير الإخبار فالكلام "إنشاء". وقد صرح الكاتب بأن ابن يعقوب المغربي، ومحمد بن عرفة الدسوقي وقبلهم علماء آخرون من قالوا بـ (قرينة القصد) إلا أن الجديد الذي أتى به الشيرازي **أنه يذكر "القصد"** بوصفه معيارا تمييزيا أساسيا يتكفل وحده بالحكم على خبرية الجملة أو إنشائيتها .

المعيار الخامس: "معيار عدد النسب"

وقد جاء به الأصوليون المُحْدَثين للتمييز بين الخبر والإنشاء من بينهم العلامة الخوئي والذي يرى أوجه الفرق بين الأسلوبين يكمن في أن "النسبة الخبرية لها وجود في اللفظ ووجود في الذهن ووجود في الخارج، وأن النسبة الإنشائية لها وجود في الأَوَلَيْن فقط دون الثالث". وبمقتضى هذه الرؤية يوضح الكاتب أن للخبر ثلاث نِسَب: كلامية، و ذهنية، و خارجية، ولا يكون للإنشاء إلا نسبتان: كلامية و ذهنية.

المعيار السادس:معيار" تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس"

وهذا المعيار أورده شهاب الدين القرافي محاولا التأسيس لرؤية مستقلة يميز بها الخبر عن الإنشاء والتي تقوم على أساس أن "الإنشاءات تتبعها مدلولاتها والأخبار تتبعها مدلولاتها". أما تبعية الإنشاء للإنشاء كفعل الطلاق إنما يقع بعد صدور صيغة الطلاق، وأما الخبر تابع لمَخبره ...

فقول: "قام زيد" تبع لقيامه في الزمن الماضي.

وقولنا: "هو قائم" تبع لقيامه في الحال.

وقولنا: "سيقوم" تبع لتقرير قيامه في المستقبل.

ويرى الكاتب أن مفاد حصيلة هذا الإيضاح النظري تكمن في أن مصداق الخبر في الواقع الخارجي سابق عليه وأن مصداق الإنشاء في الواقع الخارجي لاحق له.

وكل هذه المعايير تضمنت تصورات وآراء العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء على الرغم من اختلافها الإيجابي والتعدد في وجهات النظر. إلا أن الكاتب قام بالتمييز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء بتصور مفاده أن الخبر هو: "الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية ". وأن الإنشاء هو"الخطاب التواصلي المكتمل

إفاديا و الذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجِد نسبته الخارجية". كما يصرح بأنه ركز في تصوره هذا على بعض العناصر منها :

- كون الخبر والإنشاء كليهما من قبيل "الكلام التام المفيد" أو الخطاب التواصلي المكتمل الحامد للفائدة.
- كون قصد المتكلم وغرضه من الكلام من المسائل التي تمت مراعاتها في التمييز بين الأسلوبين.
- أن الإنشاء يوجد نسبته الخارجية وأما الخبر فيصف نسبته الخارجية أي يصدقها أو يكذبها.

ويؤكد المؤلف أن هذا التصور هو الذي ارتضاه واستقر عليه علماؤنا كآخر ما توصلت إليه الخبرة العلمية العربية على مدى القرون، ويكون الخبر بمعايير "سيرل" مندرجا ضمن صنف التقريريات (ASSEVTIFTS) والغرض المتضمن للقول لهذه صحة ما يتلفظ به. وأما الإنشاء فمندرج ضمن الأصناف الكلامية الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة فمن الإنشاء ما يندرج ضمن :

- الأمريات (Directifs) كالأمر والنهي والاستفهام.
- الإيقاعيات (Déclaratifs) كألفاظ العقود...
- البوحيات (EXPRESSIFS9) كالمدح والذم والتمني...الخ.

3. تقسيمات علماء العرب للخبر والإنشاء

وهي نوعان :

أ- **التقسيم الإجمالي**: لقد قسم علماء العرب اللفظ المفيد إلى خبر وإنشاء ، لكن الكاتب أشار إلى تقسيمات أخرى عند المناطقة والمتكلمين أهمها:

- **تقسيم الفارابي**: لقد صنف العبارات اللغوية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين هما:

عبارات القول: وتتم بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الأخر والتعبير عما في النفس.

عبارات الفعل: وتتم بالإضافة إلى ما سبق حمل المخاطِب على فعل شيء ما.

- **تقسيم ابن سينا**: لقد اهتم بدراسة أسلوبي الخبر والإنشاء والتمييز بينهما وكان يركز في تحليله على البعد التداولي الذي يربط بين قصدية المتكلم ومراده من الخطاب. فهو يرى بان الإنسان لا يستعمل العبارات اللغوية إلا بدافع الحاجة، وتصَوُر ابن سينا للكلام لا يخرج عن قسمين هما **الخبر والطلب**.

فالخبر أو القضية هو الذي يصلح أن يصدق أو يكذب، والكلام الذي ليس فيه قضية ولا خبر لا يصلح لذلك.
و الأسلوب الخبري في نظر ابن سينا له فائدة خاصة لأنه هو النافع في العلوم.
ومما لاحظه الكاتب وجود شبه في مسألة التمييز بين الخبر والإنشاء عند كل من ابن سينا والفارابي، وتحليل التداوليين المعاصرين انطلاقا من اعتبارات تداوليه، كقصد المتكلم ومراده من الخطاب، والقوة الإنجازية التي تحملها العبارة اللغوية.
و مع مراعاة كل هذه التقسيمات والأراء التي أثْرَت النظرية اللغوية العربية إلا أن جمهور النحاة استقروا حسب تصريح الكاتب على التقسيم الإجمالي المتضمن لـ: الخبر والإنشاء الطلبي، وغير الطلبي.

ب- التقسيم التفصيلي : لقد لجأ إليه البلاغيون والمناطقة العرب لأنهم لم يكتفوا بالتقسيم الإجمالي العام بين الخبر، والإنشاء بنوعيه الطلبي، وغير الطلبي بل راحوا يقسمون كل منهما إلى أقسام فرعيه تفصيلية.

❖ **القسم الأول-الخبر:**

لقد اعتمد الكاتب إلى ذكر عدة تقسيمات للخبر عند علماء العرب منهم: تقسيم منسوب إلى الجاحظ، وتقسيم منسوب إلى أبي العباس اللغوي، و تقسيم النَظّام فتناولها بالشرح وذكر الأمثلة وكذا ذكر اختلافات علماء العرب حول تلك التقسيمات. ونحن نقتصر على تقسيم المنسوب إلى الجاحظ والأخر المنسوب إلى أبي العباس اللغوي.

- التقسيم المنسوب للجاحظ: تتمثل رؤية الجاحظ في أن الخبر الذي يوصف بالصادق هو ما يكون مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه انه مطابق. و يوصف بالكاذب عندما يكون غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق. وقد أضاف الجاحظ نوع آخر من الخبر ليس صادقا ولا كاذبا ويصفه بأنه المطابق للواقع سواء مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق أو بدون اعتقاده. وآخر هو غير مطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق أو بدون اعتقاده.

وقد بين الكاتب أن الجاحظ يحتكم إلى معيارين في الحكم هما مطابقة الواقع، واعتقاد المُخبِر أو قصده. كما يرى أن هذه القسمة الثلاثية ناشئة من اعتماد معيار تداولي في التصنيف هو اعتقاد المتكلم وقصده. وقد شبه الكاتب ما عمله الجاحظ بما فعله الفيلسوف "سيرل" حينما جعل شرط الصراحة معيارا من معايير القوة المتضمنة في القول لإثبات هويتها الانجازية.

- التقسيم المنسوب إلى أبي العباس اللغوي: يقوم على ملاحظة مقتضى الحال، أي مراعاة الموقف النفسي من حال السامع اتجاه ما يُخبَر به، واضطرار المتكلم إلى تعديل الكلام والتصرف فيه حتى يلاءم حال السامع، ويؤدي وظيفته الإبلاغية، وهو ما عُرِف عند المعاصرين بحسب تصريح الكاتب بـ:"التعالق بين الوظيفة والبنية" في الأنماط المقامية المختلفة.

والتقسيم الذي أورده أبو العباس اللغوي يتشعب إلى ثلاثة أضرب وهي:

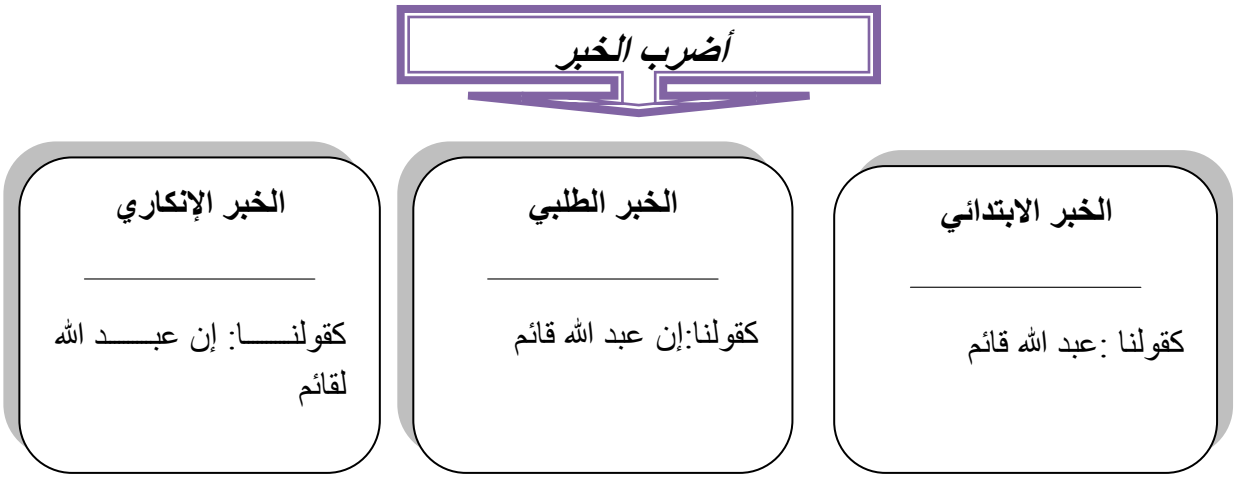

وبمعايير "سيرل" يكون الفرق بين هذه الأنواع على حد تعبير الكاتب كامنا فيما سماه "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول". وقد لاحظ "سيرل" بأن الجملتين قد تتشابهان في الغرض المتضمن في القول، غير أنهما تختلفان في درجه الشدة.

❖ **القسم الثاني- الإنشاء:**

وقد قسم العلماء الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي ومن بين هؤلاء العلماء الذين تناولوا أسلوب الإنشاء بالدراسة نجد: السكاكي، المبرد، الإستراباذي ...

وقد تناول الكاتب أضرب كل من الإنشاء الطلبي وغير الطلبي بالشرح وذكر الأمثلة ، لكن نحن سنقتصر على ذكرهم فقط .

لقد جعل جمهور العلماء أساليب الإنشاء الطلبي في خمسة أنواع هي :

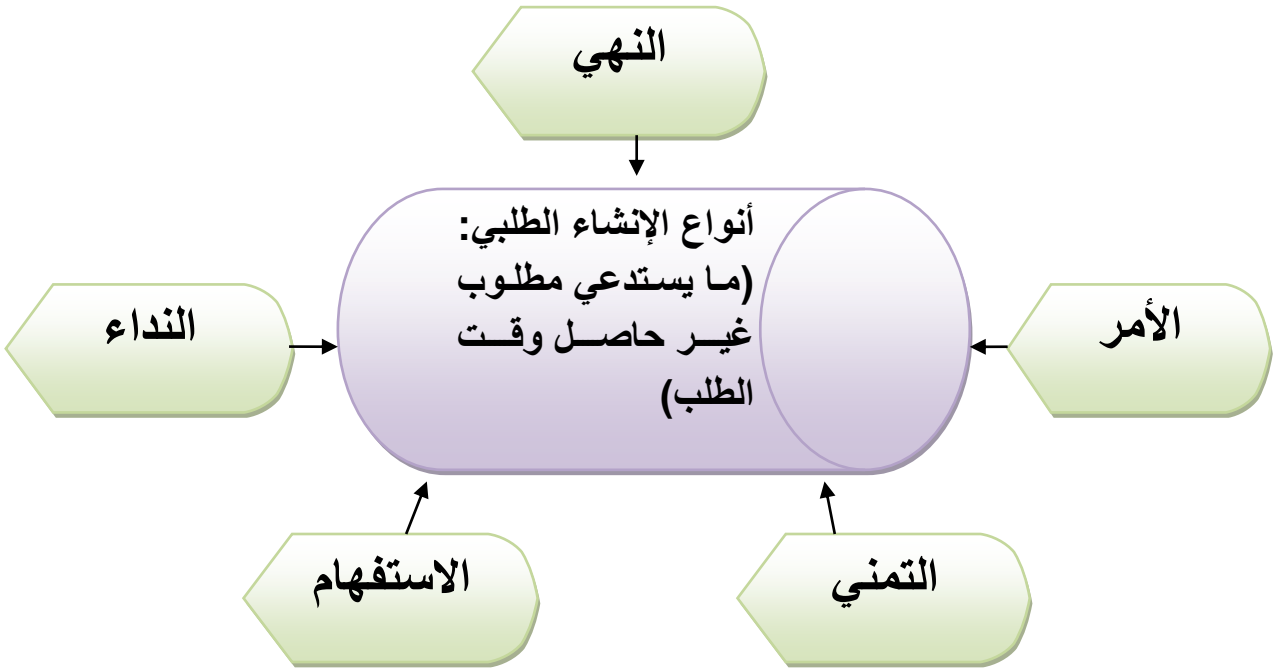

وهذه أهم الأصناف المتداولة لـ"الإنشاء غير الطلبي" كما قسمها جمهور علماء العرب وهي ممثله في الرسم الآتي:

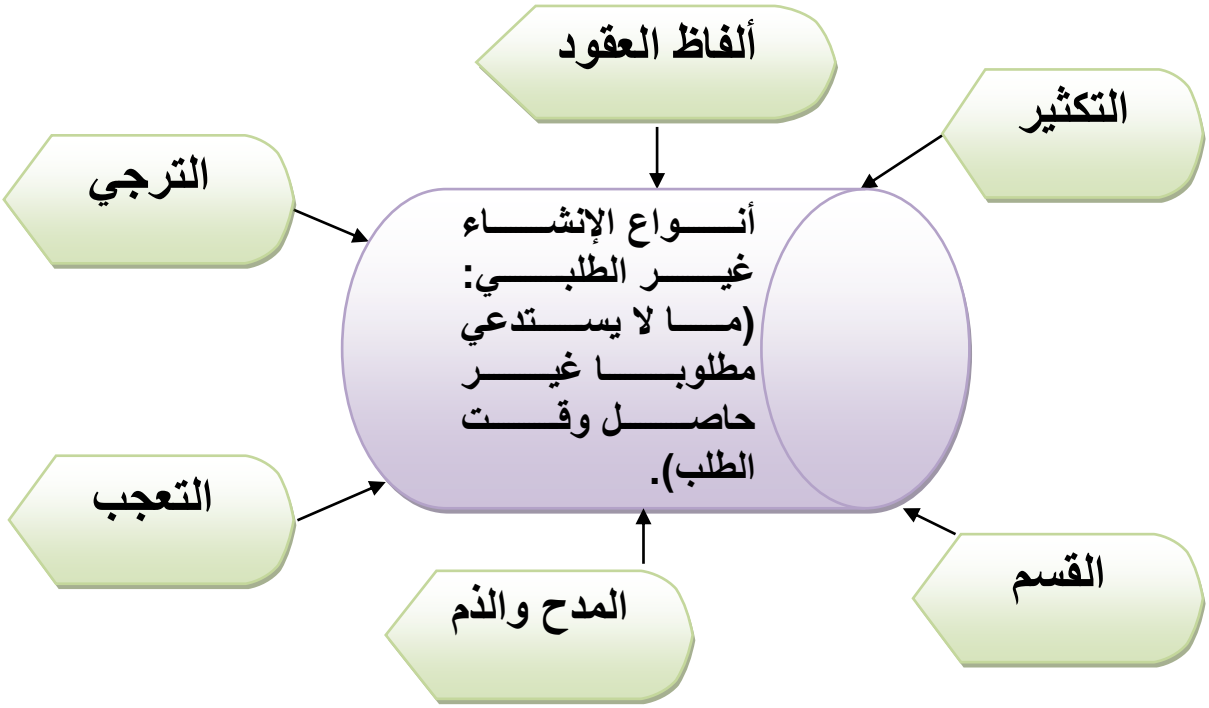

المبحث الثالث: الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة

سنتناول فيه:

- ❖ الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء عند الأصوليين.
- ❖ الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء عند النحاة.

1. الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء عند الأصوليين

أراد الكاتب أن يعرفنا على المسائل التطبيقية لظاهرة الأفعال الكلامية التي بحثها الأصوليون ضمن نظرية الخبر والإنشاء أثناء بحثهم عن الدلالات وعن الطرق التي يتخذها النص لإفادة المعنى أو لصناعة أفعال دينية فردية كانت أو اجتماعية بالكلمات وكيفية تعاطيهم بالأساليب اللغوية والأغراض الإبلاغية التواصلية المنبثقة عنها، وقد توصلوا إلى اكتشاف ووضع أفعال كلامية فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية لم يتعرض لها المعاصرون، إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة.

وقد أورد الكاتب لنا في عنصر الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر مجموعة من الظواهر الكلامية المشابهة أسلوبيا للخبر لكنها تختلف عنه في الغرض والقصد فقد تناولها بالتعريف وذكر الفروق بينهم وهي كالتالي : الشهادة والرواية، والدعوى والإقرار، والوعد والوعيد. وهذه الظواهر لخصها شهاب الدين القرافي (ت 684 هـ) بقوله: (الشهادة خبر، والرواية خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر)، وقد أدت به ملاحظاته الدقيقة إلى التمييز بين هذه الأصناف تمييزا قائما على أساس تداولي وعلى مراعاة السياقات والأغراض المختلفة. أما بالنسبة للوعد و الوعيد فقد أضافهما القاضي عبد الجبار المعتزلي.

وسنتطرق لذكر هذه الظواهر مرتبة:

أ- الشهادة والرواية:

فقد اعتبرها شهاب الدين القرافي و المازري خبرا لكنهما يفرقان بينهما بصرامة تداولية وفرقوا بينهما من جهتين:

- **جهة نوع المخبر عنه** : فإن كان المُخبَر عنه أمرا عاما لايختص بمُعَين فهو رواية وإن كان المُخبَر عنه مُعيَنا خاصا فهو شهادة.
- **جهة السياق الاجتماعي العام الرسمي أو غير الرسمي:** فإن كان في مقام غير رسمي فهو رواية، أما إذا كان في هيئة رسمية كأن يكون أمام القاضي مثلا فهو شهادة، ويرى القرافي أن الشهادة يشترط فيها الذكورية، والحرية، وعدد معين من الشهود بخلاف الرواية.

وسنقوم بتلخيص ما تم ذكره في الشكل الآتي:

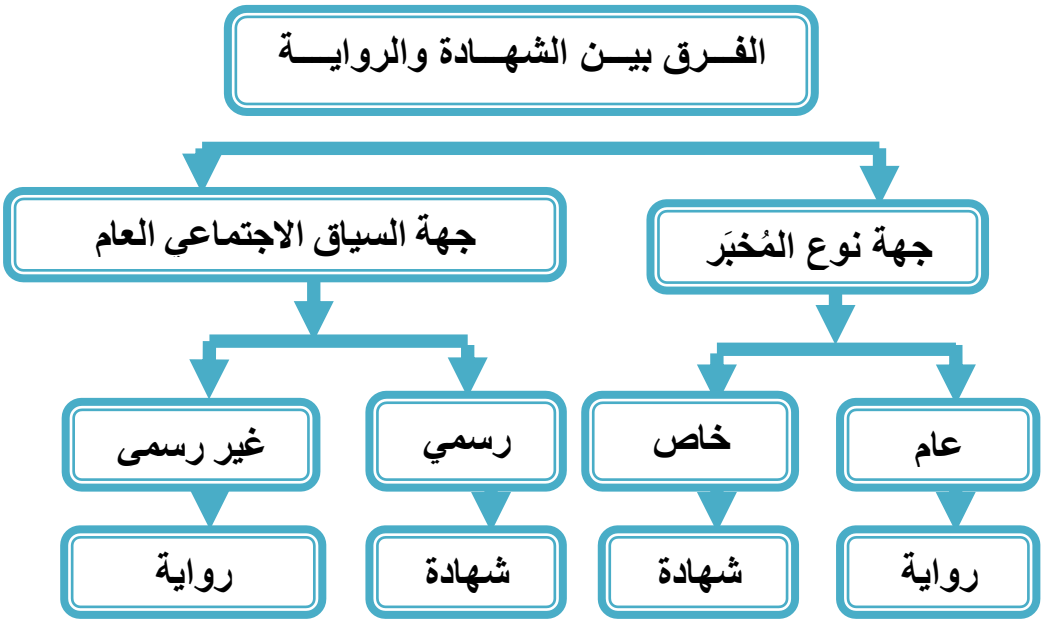

وهذا ما ينبني عليه معرفة إلى مدى تدخل المفاهيم التداولية كالقصدية (اعتقاد المخبر) والسياق (مطابقة الواقع) كأسس تمييزية في فهم معنى النص.

وبيَّن الكاتب أن الأساس التمييزي الذي يقوم عليه التفريق بين هذه الأنواع يتمثل في الآثار المترتبة عن الخبر والمتعلقة بالمُخبَر عنه والذي تعود آثاره إما على عموم وإما على خصوص وهو أساس تداولي، والكاتب لم يجد ما يعادله بمعايير "سيرل"، لكن يعتقد أن له صلة بما سماه "سيرل" نمط الإنجاز "Mode of achievement".

ويقصد به عند "سيرل": أن توفر شروط إنجازية معينة يغير من هوية الفعل الكلامي ويكيفه بطابع خاص، ولتوضيح ذلك مثل "سيرل" بأن شخصان يرويان خبرا، لكن أحدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة، والآخر يقدمه على أنه خبر عادي، فالأول يعطي خبرا ويؤدي به شهادة بينما الثاني خبره مختلف. واستنادا إلى ما تقدم فرق الكاتب بين تحليل كل من سيرل والقرافي بقوله أن:

- سيرل يضيق حركة هذا الفعل الكلامي ومجاله فيربط مفهومه بمجال ضيق هو كيفية أداء الشهادة أو طريقة نقل الخبر اللتان يجمعهما مصطلحه نمط الإنجاز، أما

القرافي فيوسعه مضيفا إليه ما أطلقنا عليه الآثار المتعلقة بالخبر وبنوع المخبَر عنه.

- أن " سيرل" يدع الخبر العام دون تسميته ويكتفي بالقول خبر عادي أما " القرافي" فيذكره باسمه المتعارف عليه عندهم وهو الرواية.

ب- الدعوى والإقرار: وقد فرق بينهما المتكلمون والأصوليون العرب:

-فالدعوى: خبر عن حق يتعلق بالمخبر على غيره.

-الإقرار: هو خبر يتعلق بالمخبر ويضر به وحده.

وبمعايير "سيرل" تعود التفرقة بين الأمرين هنا أيضا إلى نمط الإنجاز كما هو ظاهر والكاتب يبين لنا شدة الشبه بين الإقرار والشهادة، إذ الإقرار أيضا شهادة، والفرق بينهما أن الإقرار شهادة على النفس، والشهادة شهادة على الغير.

ت- الوعد والوعيد:

اعتبر القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415هـ) أن الوعد والوعيد كليهما من الإخبار ويقدم لكل منهما تعريف.

- فالوعد :هو كل خبر يتضمن إيصال النفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل

- الوعيد:هو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل.

وهذان الأسلوبان يتفقان عنده في أن مضمونهما فعل مستقبلي للمتكلم، ويفترقان في النتائج والآثار المترتبة على كل منهما إذ أن الفعل الأول فيه نفع للمخاطب، والثاني فيه ضرر له.

ثم تطرق الكاتب إلى عنصر الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء وأشار إلى أن الفقهاء والأصوليون استثمروا ظاهرة الإنشاء واستنبطوا منها ظواهر وأفعال كلامية جديدة منبثقة من الأصلية بانتهاج النهج التداولي وذلك بغية فهم النصوص الشرعية وإدراك أغراضها ومقاصدها وما تقتضيه من أحكام ومطالب دينية. وارتكز استنباطهم تحديدا من خلال البحث في المقاصد والأغراض التي يؤول إليها الأمر والنهي، فتعرضوا لمفهوم كل من الأمر والنهي واتفقوا على أن:

-الأمر هو: استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه.

-والنهي: هو استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب.

ورأى الكاتب بأن هذا التعبير تداولي دقيق مشابه لتعبير الفيلسوف "أوستن Austin "والمعاصرين في تعبيرهم عن الصنف الثاني من الأفعال الكلامية Acte illocutionnaire إذن علماء العرب استخدموا اصطلاح الفعل بالقول والمعاصرين استعملوا الفعل المتضمن بالقول ومن ذلك يرى الكاتب أنه قد يمكن تعريف صنف أخر من الأفعال الكلامية هو الأفعال المستدعاة بالقول، يضاف إلى الأفعال المتضمنة في القول، وعليه تكون أنواع الفعل الكلامي الكبرى أربعة لا ثلاثة معبرا عنها في الشكل الأتي :

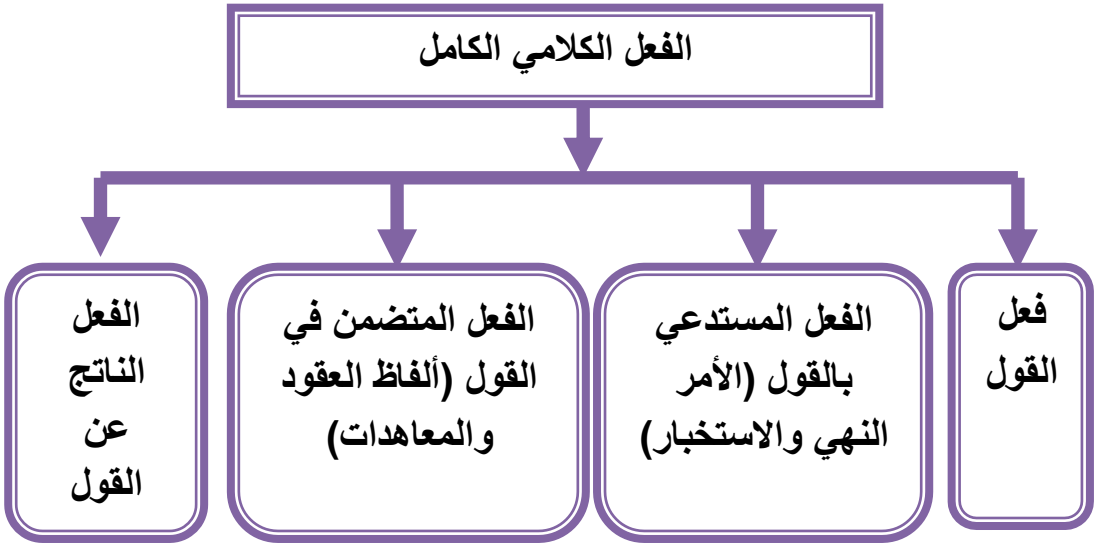

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل بحسب تعبير الكاتب على وجود الوعي بظاهرة الأفعال الكلامية. أي صناعة الأفعال والسلوكيات والمواقف الاجتماعية والفردية والمؤسساتية بالكلمات. وكذا تدقيق النظر إلى هذه الظواهر التداولية وتقسيمها بحسب ما تقتضيها دلالتها وأغراضها.

هذا وقد ربط الأصوليون الأوامر والنواهي بإرادة المتكلم وهي في تصور الكاتب تساير مفهوم القصدية عند المعاصرين.

ثم ذكر الكاتب لنا أهم الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء باعتبار أن أسلوب الإنشاء عند الأصوليين مرتبط بالأوامر والنواهي الشرعية فإن تطبيقاته أدت إلى

انبثاق فروع أخرى تندرج ضمن الأفعال الكلامية ومن بينها : الوجوب، الإباحة، الكراهة، التنزيه.

ويرى الكاتب أن كل هذه الأصناف تجمع في صنفين اثنين هما **الإذن** في حالة الأمر و**المنع** في حالة النهي.

وقد تحدث الكاتب عن هذه الأصناف ثم ذكر العلاقة التي تربط بينهما مبتدئا بـ:

أ- **الإباحة**: فقد تأتي صيغة الأمر للإباحة. و بالرغم من أن العلماء اتفقوا على أنها ليست طلبا، قاموا بعدها على أنها من الأغراض التي تستعمل فيها صيغ الطلب مثل صيغة الأمر. و قد ربط بعض المناطقة و الفلاسفة و البلاغيين و منهم على الخصوص أبو النصر الفارابي و ابن يعقوب المغربي، بين "الأمر" و"الإباحة" معللين ذلك بأنهما يشتركان في أنها **إذن**، فالأمر بالقيام "إذن" بالقيام، و إباحة القيام "إذن" بالقيام و يفرقون بينهما على أن الأمر إذن و معه طلب و الإباحة إذن لا طلب معه. و نجد أن الشاطبي يرفض إطلاق القول في الشريعة بان الأمر للوجوب أو للندب أو للإباحة دون قرينة، أي يرفض القول بان الأمر للوجوب مطلقا.بل يذهب إلى ضرورة اعتبار القرينة في تصنيفه إلى وجوب أو الندب .

ب- **الإذن**: هو فعل كلامي آخر، دعاهم الحديث عنه إلى الحديث عن الكراهية بالرغم من أنها ليست من أفراد الإذن، إلا أن المكروه مأذون فيه و هو يقع موقع الضد من المندوب لذلك أضيف إلى الأصناف الواقعة تحت الإذن ثم أدى بهم ذلك إلى الحديث عن المُحَرم باعتبار أن "النهي عن الشيء أمر بضده. فهو يقع موقع النقيض من "الأمر" أو من "المباح" حسب تصنيف الأصوليين، و يكون مصطلح "الإذن" أعلى و أشمل منهم.

و قد مثل الكاتب كل ما قام بذكره في رسم لـ: هاشم الطبطبائي و استند عليه باعتباره يضم كل تلك الأصناف، و يذكر العلاقة فيما بينها، لكنه يرى بحسب تصوره أن هناك ما يجب تعديله فيما يخص مفهوم الإذن عند الطبطبائي، و يقترح أن يعاد فيه النظر، و قد استند في رأيه هذا على المفهوم الاصطلاحي "الإذن" عند الأصوليين و الفقهاء ليقوم فيما بعد بوضع مخطط آخر يخرج منه "الوجوب" و "التحريم" باعتبار أن موضوع الأمر ليس مأذونا فيه فقط بل هو "مأمور به" و هي درجة اشد من درجة "المأذون فيه"، و كذلك "التحريم" يعتبره ليس من أفراد "الإذن" و إنما هو من أفراد "المنع".

و يكون الرسم البياني لتمثيل المفهوم الصحيح لـ:"الاذن" حسب تصور الكاتب كالأتي:

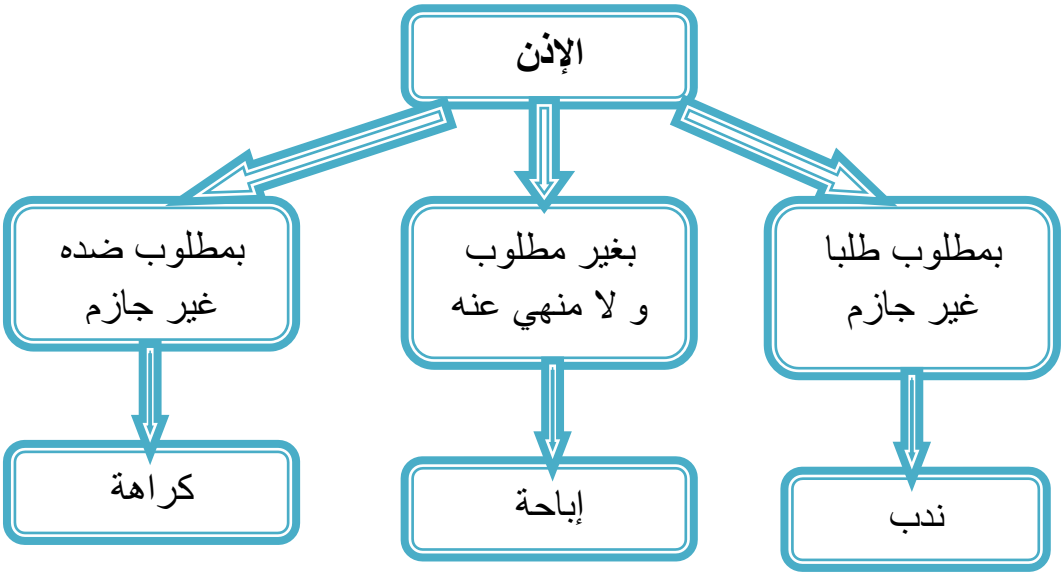

فهو يرى أن "فعل الإذن" مباين لكل من "الأمر" و "النهي" مما يجعله مستقلا عنهما.

و يتعلق بفعل "الإباحة" فعل آخر لم يذكره شهاب الدين القرافي و ذكره بعض العلماء هو فعل "التخيير" و على الرغم من تشابههما الشديد برؤية المعاصرين من جهة الصيغة اللغوية و من جهة القوة الإنجازية، فان بينهما فرقا يتمثل في جواز الجمع بين "المباحين" في الإباحة، و امتناع الجمع بينهما في التخيير. و يستنتج الكاتب أنهما يختلفان في الآثار المترتبة على كل منهما، و هو ما سماه "أوستن و سيرل" الفعل الناتج عن القول/أو الفعل التأثيري (acte perlocutionnaire).

و من خلال كل ما تقدم يستخلص الكاتب أن أسلوب الأمر و باعتباره من أساليب الإنشاء الطلبي تفرعت عنه أفعال مستدعاة بالقول جديدة و هي : الإذن، و الندب، والإباحة، و التخيير، و يدرجها ضمن الأمريات السيرلية. و يشير إلى أن هذه الأفعال كلها لم يجدها عند أوستن و سيرل باستثناء كلام عام ينضوي تحت مبدأ

درجة الشدة للغرض المتضمن في القول الذي وضعه سيرل و استفاد منه الكاتب في التفريق بين المتشابهات من هذه الأفعال الكلامية.

و بعدما تطرق الكاتب إلى الأصناف الكلامية المنبثقة من تطبيق أسلوب الأمر و المتمثلة في "الإذن، و الندب، و الإباحة، و التخيير. سيتطرق الآن إلى الأصناف الكلامية المنبثقة من تطبيق أسلوب النهي و من بينها:

ت- المنع: كما سماه الكاتب و كما عبر عنه بعض العلماء و الفلاسفة القدامى كالفارابي هو فعل كلامي يندرج ضمنه صنفين كلاميين هما "الحرام و المكروه". و يَعُدُه الكاتب حسب تصوره اشمل و اعم من النهي طالما أن هذا الأخير يعتبر عند بعضهم غير دال على التحريم بالضرورة أي غير جازم في التحريم.

فقام الكاتب بوضع تقسيمات الممنوع ضمن عنوان "درجة الشدة في الممنوعات" و أشار إلى أن الممنوع ينقسم إلى ممنوع منعا جازما و غير جازم فانبثق عنه فعلان كلاميان يصطلح عليهما بتعبير الفقهاء: الكراهة أو التحريم، و الشاطبي أضاف درجة أخرى من درجات المنع سماها التنزيه.

و يرى الكاتب أن التنزيه متفرع عن الكراهة فتكون الكراهة نوعين: كراهة التنزيه و كراهة التحريم.

و أورد بأن الفرق بين "المكروه" و "المحرم" بحسب معايير و مصطلحات سيرل يكمن في درجة الشدة للغرض المتضمن من القول. و يعتبر أن الغرض المتضمن في القول من "الكراهة" أاقل شدة من الغرض المتضمن في القول من "التحريم" و فعل المتضمن في القول الشامل لهما معا هو:"المنع".

و يرى الفرق بين مصطلحي الشاطبي (كراهة التنزيه و كراهة التحريم) انه متمثل في درجة الشدة في الغرض المتضمن من القول إذ يعتبر أن الغرض المتضمن في "الكراهة التنزيه" اقل شدة من الغرض المتضمن في فعل "كراهة التحريم" و الفعل الكلامي الشامل لهما هو المنع لكنه في احدهما منع جازم و في الآخر غير جازم.

و ما يجب أن ننوه إليه أن الأصوليين و علماء التفسير درسوا الاستفهام

فبعضهم اصطلح عليه الاستفهام، و اصطلح عليه البعض الآخر بالاستخبار و عرفوه بأنه :"طلب خبر ما ليس عندك" و منهم من جعله مساويا للاستفهام، و منهم من فرق بينهما، بان الاستخبار يكون فيما لا يفهم حق الفهم، أما الاستفهام أن تسأل

عنه ثانيا. و الأمر الذي ميز بحث الأصوليين لهذه الظاهرة الأسلوبية الكلامية حسب تصور الكاتب هو جعلهم لها متنقلة بين الخبر و الإنشاء بحسب السياق و قصد المتكلم، وغرضه من المخاطب.

و يقسم الاستفهام عند الأصوليين إلى ضربين: الاستفهام الخبري و الاستفهام الإنشائي.

أ- **الاستفهام الخبري**: يتفرع إلى نفي و إثبات و الوارد للنفي يسمى استفهام إنكار، و الوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير.

- **استفهام الإنكار**: معناه حسب الزركشي " أن ما بعد الأداة مَنفِي " . و يجيء لأغراض كتعريف المخاطب أن ذلك ممتنع عنه. كما يتفرع هذا الأخير إلى نوعين: إبطالي و حقيقي.

- فالإنكار الإبطالي يكون ما بعد أداة الاستفهام غير واقع، و مَثَّلوا له بقوله تعالى: "أَفَأَنْتَ تُسمِعُ الصُّمَّ أو تَهْدي العُمْيَ" (سورة الزخرف – الآية 43)

- و الإنكار الحقيقي يكون ما بعد الأداة واقعا و فاعله معلوم و مثلوا له بقوله تعالى: "أَتَعْبُدُونَ ما تَنْحِتون" (سورة الصافات – الآية 95) .

- **استفهام التقرير**: معناه " حَمْلُك المخاطب على الإقرار، و الاعتراف بأمر قد استقر عندك"، و مَثلوا له بقوله تعالى: "أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيم"(سورة الأنبياء – الآية 62).

ب- **الاستفهام الإنشائي**: قسموه إلى أصناف كثيرة بحسب مقاصد المتكلمين و غايتهم من المخاطَبين من أهمها: "العرض و التحضيض" و هما من أنواع الطلب و مَثلوا له بقوله تعالى: "فَهَلْ اَنْتُمْ تُشْرِكُون" (سورة الأنبياء – الآية 80).

و لقد أدرج الكاتب ضمن دراسته ألفاظ العقود و المعاهدات و هي صيغ إنشائية تصاغ بها العقود و المعاهدات باعتبارها شغلت اهتمام الأصوليين كالقرافي و الإسنوي و ابن الرشد و الآمِدي، فقد تناولوها في كتبهم بالدراسة و البحث من خلال تنظيراتهم الأصولية و مناقشاتهم الفقهية، و من القضايا التداولية المتواجدة في كتب هؤلاء ما يتعلق بإجراء المعاملات العامة كالزواج و الطلاق و البيع ... و ما تقتضيه تلك المعاملات من إبرام للعقود أو فسخ لها.

و هذه الظواهر هي التي يتخذها الكاتب موضوعا لبحث الجوانب التداولية في كتب فصول الفقه الإسلامي. و في حديثه عن ألفاظ أو صيغ الطلاق صرح بأن ما يهمنا

هو تلك الاعتبارات التداولية التي كانت خلفية لانجاز هذا الفعل الاجتماعي و هو الطلاق. و قد لفت نظره في هذا الصدد ابن الرشد أثناء بحثه الفقهي "للطلاق" و تحليله له، فوجد أن طريقة بحثه تمت وفق إجراءات تداولية و تجلى ذلك في مبدأين أساسيين، هما مبدأ (القصد و النية) و مبدأ (الصراحة و الكناية).

أ- **القصد و النية في فعل الطلاق**: فقد اعتبروا شرط النية و القصد ركنا من أركان التمييز بين أنواع الطلاق ما هو صحيح منها و ما هو غير صحيح في تداوليه الأصوليين و الفقهاء. و أما باصطلاحات التداوليين المعاصرين فقد اعتبر "اوستن" مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية، و أما باعتبارات "سيرل" فربط ذلك بمعيارين:

- معيار الغرض المتضمن في القول من جهة

- و معيار درجة الشدة من جهة أخرى.

ب- **الصراحة و الكناية في لفظ الطلاق**: و اللفظ الصريح للطلاق كقول: أنت طالق، و طلقتك أما كنايات فهي كنايات ظاهرة، و كنايات محتملة، فالظاهرة كقوله: إعتدِّي، إسْتبرِئي و ذلك كله محكوم عند أغلب الفقهاء بالقصد و النية.

و خلص الكاتب في آخر كلامه إلى أن الألفاظ أو العبارات التي ذكرها الفقهاء كألفاظ صريحة للطلاق أو كناية عنه إنما تعد أفعال كلامية و تصنف باصطلاحات "سيرل" ضمن الإيقاعيات باعتبار أن المتكلم يريد من التلفظ بها "إيقاع" فعل و سلوك اجتماعي معين و إيجاده بالكلام.

و بالإضافة إلى ألفاظ العقود و المعاهدات فقد ناقش الأصوليون و الفقهاء المسلمون في كتبهم الألفاظ و الصيغ التي تتم بها عقود البيع إذ أن الفعل البيعي له ألفاظ خاصة تواضَع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي كقول البائع "قد بعتك هذا الشيء" و هذه الألفاظ وصفها ابن الرشد بأنها تلك الألفاظ التي صيغتها ماضية و التعبير الذي يستعملونه عندما يقولون: إن صيغتها ماضية لا يفيد إنها وقعت في الماضي، بل المقصود من كلامهم أن تقع في الحال مع استعمال صيغة الماضي الذي يفيد الحال، و قد استشهد الكاتب بما أورده الشريف علي بن محمد الجرجاني الذي نص على أن "صيغة ألفاظ العقود (ك: بعت و اشتريت، و زوجت و طلقت) إنشائية إذا لم يتم وقوع فعلها في الماضي، فإن العلم بعدم وقوع فعلها في الماضي دلالة على كونها للإنشاء". و قد اتفق كبار الفقهاء على أن عملية البيع تتم

بالإيجاب و القبول، فالإيجاب هو أن يقول البائع: قد بعتك، و القبول أن يقول المشتري قد اشتريت (أي قبلت). و يشير الكاتب إلى أن من مظاهر الحضور القوي للخلفيات و الاعتبارات التداولية في بحوثهم الفقهية أنهم يعتدُّون بالمعنى و الغرض (أي القصد) على حساب الصيغة، إذ طرأ عليها ما يُخِل بأدائها الإنجازي، فالعبرة عند الأصوليين بالمقاصد و المعاني لا بالألفاظ و المباني.

و قد اعتبر الكاتب أن كل هذه الظواهر الجديدة أفعال كلامية منبثقة عن الكليات الأصلية، طالما أنها ترمي إلى صناعة أفعال و مواقف و سلوكيات اجتماعية أو مؤسساتية بالكلمات.

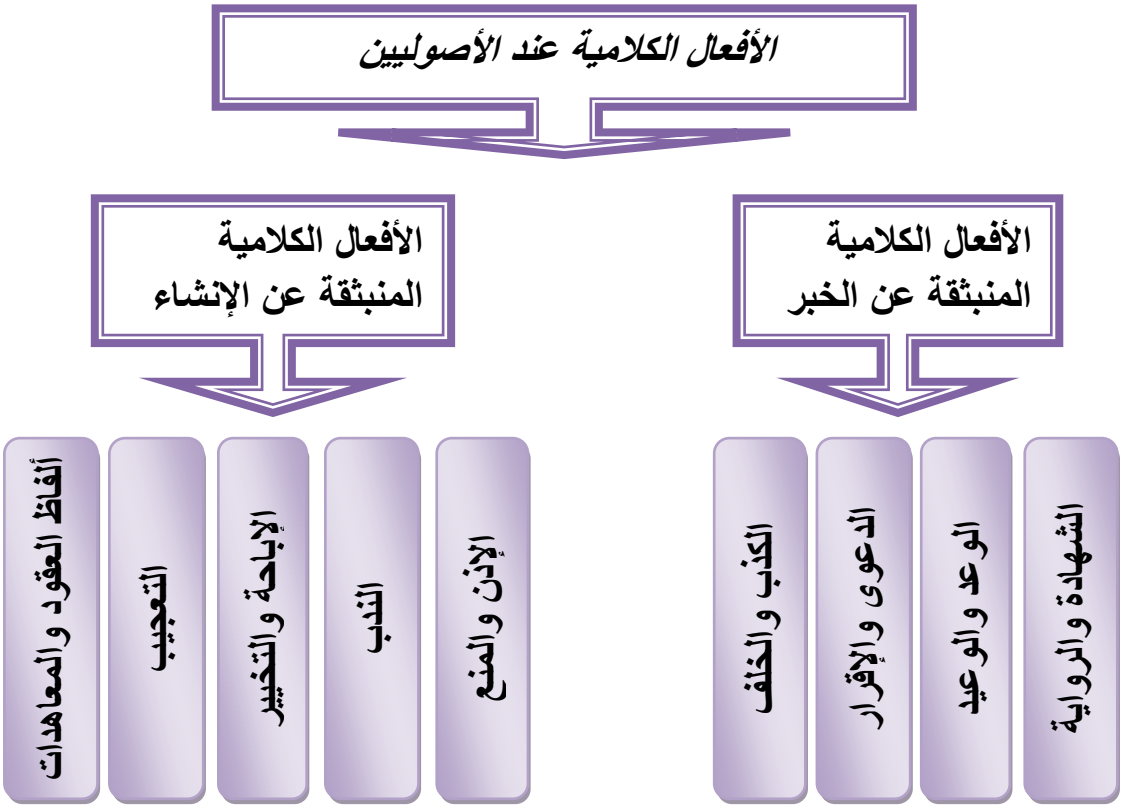

2. الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء عند النحاة

أشار المؤلف إلى أن النحاة لم يكونوا بعيدين عن دراسة المعاني بل منهم من كان على صله وثيقة بعلم معاني الكلام، وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين و بملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه ولم يكن نحوُهم كله شكليا حيث أنهم لم يفصلوا بين الشكل البنيوي للجملة وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب التواصلي.

كما أن دراساتهم للنحو كانت تهدف إلى إفادة المخاطب معنى الخطاب و إيصال الرسالة الإبلاغية إليه. ويُعرَّف النحو كما قدمه السكاكي انه: " معرفة كيفية التركيب في ما بين الكَلِم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستنبطة من كلام العرب." كما بيَّن أن الغرض من وضع الكَلِم في التركيب وحصول الفائدة لدى المخاطُب. فهذا مما يبين أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية تداولية.

و استثمر بعض النحاة مقولات ومفاهيم "علم المعاني" وطبقوها في مجال بحثهم النحوي، وفضلا عن ذلك قاموا بتقبل التقسيم المشهور للكلام بأنه إما خبر وإما إنشاء لكنهم نقلوه من تقسيم الكلام إلى تقسيم الجملة أسلوبيا إلى نصفين: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ورأوا أن الجملة تدل على معنى أساسي واحد هو نسبة مضمون المسند إلى المسند إليه فإذا كان قصد المتكلم الكشف عن ثبوت تلك النسبة أو عدم ثبوتها في الواقع كانت جملته خبرية وتكون صادقة إذا تطابق الإنباء مع الواقع. و إذا لم يتم التطابق فتكون كاذبة أما إذا قصد المتكلم إيجاد النسبة الخارجية وإنشائها في الواقع فجملته إنشائية.

وكَونُ الجملة خبرية أو إنشائية يؤثر في طبيعة تركيبها وفي قواعدها وفي تحليلها نحويا ولاسيما إذا اتخذت الجملة أدوارا وظيفية، فقد اشترط النحاة في بعض الجمل أن تكون "خبرية " واشترطوا في بعضها أن تكون "إنشائية".

ونجد كثير من نحاتنا يحتكمون إلى أسلوب الجملة وما يحمله من معاني وأغراض في تحديد وظيفتها النحوية. ومن هذا يقرر الكاتب أن معاني الأساليب لها أثر واضح في التحليل النحوي. ومن ثَم يكون النمط الأسلوبي للجملة قرينة نحوية تساعد على دراستها وتحليل الوظائف والعلاقات النحوية داخلها.

ومن هذا المنطلق يرى جمهور النحاة" أن الخبر أصل والإنشاء طارق عليه "لذلك جعلوا الجملة الخبرية أساس التحويل النحوي باعتبار أن الخبر أصل الظواهر الأسلوبية ويتأكد ذلك في كثير من الظواهر والمعاني النحوية ولاسيما التخصيص الذي اشترطوا فيه أن يؤدى بجملة خبرية .
ويُعرَّف **التخصيص** بأنه: "الحكم بثبوت المخصَصْ لشيء ونفيه عمَا سواه، أوهو: قصر العام على بعض ما يتناوله ". ويكون التخصيص حسب اغلب النحاة العرب

في الأبواب النحوية الآتية (المفاعيل كلها، والنعت، والحال، والتمييز، و المستثنى والبدل، والمضاف إليه وحرف الإضافة) لكن الكاتب اقتصر على الجملة النعتية والجملة الحالية وتناولها بالشرح وذكر الأمثلة لأنها تساعد على تبيان معنى التحليل.
كما أنهم اشترطوا لأداء غرض التخصيص شروطا وقيودا أسلوبية حتى يحقق غايته التداولية. وتتمثل هذه الشروط في: **التقييد والتعريف والإيضاح**.
فأما **التقييد** فمثَّل له الكاتب بجملة "جاء محمد"، فهذه الجملة مطلقة وإذا ذكرت في الجملة أحد "الفَضْلات" صارت مقيدة، لأن وظيفة الفَضْلة **"تخصيص"** الإسناد أو ما وقع في نطاقه. ولتوضيح أكثر أعطى مثال عن ذلك بقوله :" جاء محمد فرحا" فإضافة الكلمة الواقعة حالا" فرحًا " إلى الجملة قيدت الإسناد بهذه العلاقة النحوية أي العلاقة المستفادة من الحال.

و بالنسبة لشرطي **التعريف والإيضاح** فيكون في جملة النعت والحال والصلة لأن من وظائفهما التعريف بالمنعوت أو صاحب الحال، أو الموصول، وتخصيص هذه الوظائف وإيضاحها.

ويلاحظ الكاتب أن هذه المعاني تكافئ منطقيا ما اِصطَلح عليه "سيرل " وبالمعاصرون بـ:- التقرير- وعليه تكون "المخصصات" مندرجة ضمن الصنف الذي أطلق عليه "سيرل": "التقريرات"(Assertifs) ويرى الكاتب أن الفرق بين الأسلوب الخبري العادي والأسلوب التخصيصي يكمن في المبدأ الذي سماه "سيرل" **درجة الشدة للغرض المتضمن للقول"**.

كما يرى بان الأسلوب التخصيصي يزيد عن الخبر العادي في" **درجة الشدة"** ومن ثم فهو يعتبره مثل "التأكيد " ووجد أن هذه النتيجة تنسجم مع ما ذهب إليه علماءنا القدامى من اعتبار بعض صور التخصيص مفيدة للتأكيد، مما يؤدي إلى وجود تداخل بين معنى التأكيد والتخصيص.

كما اهتم النحاة بالمبادئ التي تُعَد عند المعاصرين أسسا تداولية كمراعاة قصد المتكلم وغرضه من الخطاب، ومراعاة حال السامع ضمن ما أطلقوا عليه بمصطلح الإفادة. ويَعُد هاذين المبدأين الأكثر حضورا في مباحث النحاة، وقد تناولهما الكاتب بالتعريف والشرح مبتدئاً بـ:

- **مبدأ الإفادة وتطبيقاته عند النحاة:** ويراد به حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه كما يبتغيها المتكلم. وقد نوقشت هذه المسألة عند نحاتنا العرب في عدة ظواهر أسلوبية منها: **التعيين، والنفي،والذكر والحذف،والتقديم والتأخير.**

والفائدة لا تتحقق في نظر نحاتنا وعلمائنا القدامى إلا وفق شروط:

- أن يكون الكلام خطابا متكاملاً يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها للمخاطَب.
- ثبوت المعنى الدلالي العام للجملة.
- أن تكون عناصر العبارة دالة ومعينة.

ومن أمثلة تطبيق مبدأ الإفادة عند النحاة وتحليلهم له نجد ما قام به **عبد القاهر الجرجاني** بتحليل الإفادة الحاصلة من تركيب التقديم مع النفي بـ "ما" خصوصا، فوضع قاعدة تداولية مضمونها أنك إذا قدمت الفعل فقلت:(ما فعلت) كنت نفيت الفعل ذاته من الأساس، وأنك إذا قدمت الفاعل فقلت (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلا ثَبَت أنه مفعول به، وهذا فيما يخص التقديم مع النفي.

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن الإفادة في ظاهرة **التقديم والتأخير** متحققة في كل الحالات.

- **.مبدأ الغرض أو القصد وتطبيقاته عند النحاة:** ويراد بمبدأ الغرض أو القصد الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب. وتعد مراعاة **الغرض من الكلام** قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة وتُعْرَف هذه المعاني عند المعاصرين باسم القصدية.

ومن أمثلة تطبيق مبدأ **الغرض أو القصد عند النحاة** هو ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني عند تقديم اسم الله تعالى في أسلوب النفي في الآية الكريمة :"إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ".(فاطر-28-) وذلك لغرض بيان الخاشين مَن هم، ويخبر بأنهم العلماء دون غيرهم، ولو أَخَّرَ ذكر اسم الله وقدم العلماء فقيل:"إنما يخشى العلماء الله" لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، وصار الغرض بيان المُخْشَى مَن هو والإخبار بأن الله تعالى دون غيره وبذلك تكون الخشية من الله مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية.

وعليه فالكاتب يلاحظ أن الإمام عبد القاهر الجرجاني احتاج إلى توظيف مفهوم **الغرض والقصد** في تفسير الآية الكريمة وبيان الوظيفة النحوية الصحيحة على ضوء فهمه للغرض من الكلام وقصد المتكلم.

و من خلال كل ما تقدم صرح الكاتب بأن مبدأ مراعاة الغرض مكافئ في القيمة التداولية لمبدأ مراعاة الإفادة، والفرق بين الغرض والإفادة يكمن في أن الإفادة متعلقة بالمخاطَب وما يجنيه من فائدة تواصلية من الخطاب، وأما الغرض فهو متعلق بالمتكلم أي بالقصد والغاية التي يرمي إلى تحقيقها، فالمتكلم والمخاطب هما الطرفان الأساسيان في عملية التواصل.

ومن زاوية أخرى تحدث الكاتب عن الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية وبين أن نحاة العرب أَوْلَو اهتماما كبيرا بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية ، كما بحثوا في الإفادات والمقاصد الإبلاغية المترتبة عنها ليجعلوها بذلك أساسا معرفيا لتحليلهم النحوي، حيث إن البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التداولي كانت منذ عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه، إلا أن الكاتب يرى أن المتأخرين هم من كانوا أكثر اهتماما بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي الاستراباذي.

ومن هذه الاساليب النحوية التي وظفها الكاتب ونجد:

- **التأكيد**:وهو غرض تواصلي يستخدمه المتكلم لتثبيت الشيء في نفس المخاطَب وإزالة ما علق بها من شكوك وإماطة ما خالجها من شبهات. والتأكيد الذي يعنيه الكاتب من وجهة نظر التداولية هو "فعل كلامي" أو "معنى أسلوبي" كثير الورود في لغة التواصل اليومية وليس مجرد وظيفة نحوية محدودة وهذا النوع هو الذي عقد له أحمد بن فارس بابا في كتاب **الصاحبي** سماه: **باب الإشباع والتأكيد** وعليه فإن أي فعل كلامي تأكدي صالح لأن يكون مصنفا للأغراض التداولية التي أشار إليها رضي الدين استراباذي.

من هذا يقرر الكاتب أن "الفعل الكلامي التأكيدي" كثير الصيغ والأشكال و من بينها التأكيد بأن وإن، والتأكيد بالقسم، و التأكيد بتقديم المسند إليه على المسند الفعلي كما ذكره عبد القاهر الجرجاني حيث تحدث عن إفادة تقديم المسند إليه في الأسلوب الخبري المثبت التأكيد والقوة وقد أوضح أن من الحالات التي تستدعي تلك، حالتان هما :**الوعد** و**الضمان** فهما من أحوج شيء إلى التأكيد بالإضافة إلى ذلك التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي ويضاف إلى كل ذلك الحال المؤكدة والمفعول المطلق المؤكد لفعله فوظيفتهما التي نص عليها النحاة هي التأكيد.

ومن هذا المنطلق يرى الكاتب أن التأكيد هو معنى أسلوبي يتميز بإفادة خاصة متعلقة بمراعاة حال السامع وإزالة الشك ودفع المتكلم توهم المجاز عنه كما عبر السيوطي.

وأما بلغة "سيرل" والتداوليين المعاصرين نجد الكاتب قد صرح بأنه فعل كلامي مندمج ضمن صنف التقريرات والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية في رأي "سيرل" هو "التقرير" و بعبارة أخرى:" إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة ما يتلفظ به ". وهناك فرق بين التوكيد وبين الخبر العادي ويتمثل بمعايير "سيرل" في درجة **الشدة للغرض المُتَضَمَنِ في القول** التي يزيد بها التوكيد عن الخبر العادي، مثبتا كان أو منفيا.

من صور التأكيد التي تحدث عنها الكاتب نجد:

- **القسم**: فالنحاة العرب لم يدرسوا القَسَم بوصفه" معنى" من المعاني ولكن بوصفه "أسلوبا" من الأساليب وقد اختلفوا في خَبَرِيتِه وإنشائيتِه وعرَّفوه بأنه "الحلف واليمين" وبعضهم عَدَّهُ من ضروب الإنشاء الطلبي وقسموه إلى :

- قَسَم السؤال أو (الطلب): وهو ما كان جوابه متضمنًا طلبا مثل: بالله لتفعلن كذا، وغرضه الإلحاح في الطلب.

- قَسَم الإخبار: وهو ما قصد به توكيد جوابه مثل: والله ما فعلت كذا أو والله إني لصادق، وغرضه تأكيد الخبر.

والقَسَم بنوعيه حسب ما صرح به الكاتب يندرج بمعايير "سيرل" ضمن **"درجة الشدة للغرض المتضمن في القول"** فهو تأكيد. كما بيَّن بأنَّ النحاة القدامى أيضا كانوا يشيرون إلى ذلك وقد استشهد بقول سيبويه "والحلف توكيد" وقال أيضا: "اِعْلَم أنَّ القسم توكيد لكلامك".

لقد عده الكاتب فيما سبق بأنه من أصناف الفعل الكلامي التأكيدي، أما الفرق بين نوعي القَسَم في مصطلحات "سيرل" أنَّ قسم الطلب يندرج ضمن الأمريات، أما قسم الإخبار فيندرج ضمن التقريريات.

و تأكيدا لما سبق ذكره فإن القسم هو نوع من أنواع التأكيد وأنه لا يراد لذاته وإنما يراد لغرض تواصلي ودفع المخاطَب إلى الوثوق بكلامه وعليه يكون القسم نوع من الأنواع الكلامية التي يشملها التأكيد. ولفعل التأكيد عدة صيغ وأشكال لغوية قسمها الكاتب إلى فرعين:

- ❖ **الصيغ المفردة للتأكيد:** وهي الصيغ التركيبية التي يعرفها النحاة باسم **التوكيد** وتؤدى هذه الصيغ بلفظ واحد إما بتكرار اللفظ نفسه (في التوكيد اللفظي)أو بإيراد كلمات تؤدي وظيفة المؤكد (توكيد معنوي والحال المؤكدة، والمفعول المطلق المؤكد لفعله).
- ❖ **الصيغ المركبة للتأكيد**: وهي التي تتألف من تركيب اللغوي تؤديه كلمات متعددة تتضافر على إنجاز معنى التأكيد كأسلوب القسم بعناصره المختلفة، والتأكيد بإن وأنّ وما تدخلان عليه والتأكيد باللام والياء والتأكيد بالتخصيص أي بتقديم المسند إليه الاسمي على المسند الفعلي...وإلى ما هنالك من صيغ لغويه تفيد معنى التوكيد...

- **الإغراء والتحذير:**

❖ **التحذير**: عرَّفوه بأنه "تنبيه المخاطَب على أمر مكروه ليجتنبه" ويقوم هذا الفعل على أساس التنبيه والأمر بالاجتناب أو هو الدعوة إلى

الاجتناب ومَثَّلُوا له من القران الكريم قوله تعالى:" ناقة الله وسقياها"(الشمس- 13-) إذ التقدير: احذروا ناقة الله واحذروا سقياها، والمراد: التحذير من أن يؤذوها...وهو تحذير يقتضي الوعيد. وقد أبان الكاتب بأن هناك فعلين كلاميين متداخلين هما **التحذير والوعيد** بمصطلحات "سيرل" يكون أحد الفعلين فعلاً كلاميًا مباشرًا وهو **التحذير** و الثاني فعلا كلاميًا غير مباشر وهو **الوعيد**.

- ❖ و**الإغراء**: فهو حسب ما أورده الكاتب تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه أو ليفعله ويقوم على أساس التنبيه والدعوة إلى الفعل .

والفعل في الإغراء يطلب من المخاطب على سبيل الترغيب والتشويق، لاعن طريق الإلزام. ومثال ذلك قول الشاعر:
أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخًا له * كساع إلى الهيجاء بغير سلاح.

ويرى الكاتب أن الشاهد في أخاك الأولى، فهي "المغري به" أي الترغيب المخاطَب في لزوم أخيه وولائه ومناصرته... أما أخاك الثانية فهي توكيد لفظي للأولى ومن ذلك يتبين له بأن هذا البيت تضمن فعلين كلاميين هما **الإغراء والتأكيد** ليخلص في الأخير إلا أن كل من الإغراء والتحذير فعلين كلاميين باعتبارهما يهدفان إلى التأثير في المخاطَب وحمله على أداء فعل ما. ويصنف ضمن "الأمريات" بمصطلحات "سيرل".

- **الاستغاثة والندبة:** وهذان الأسلوبان متفرعان عن النداء في تصور النحاة وقد قال سيبويه في هذا السياق:" اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ..." فلمندوب شبيه بالمنادى (المدعو باصطلاح سيبويه)ويختلف عنه في أنه "متفجع عليه" إذ فيه معنى زائد على النداء، وهو أنه مندوب أو مستغاث به، وهذا المعنى الزائد الذي يميّز أسلوب الاستغاثة يصنفه الكاتب بمصطلحات "سيرل" من- البوحيات-.

- **الوعيد:** وهذا الأسلوب يختلف عن الوعد في أنه يهدف على عكس الوعد إلى إلحاق ضرر بالمخاطَب، وهناك أيضا الدعاء.

استخلاصا لما سبق يشير الكاتب إلى أنَّ **التوكيد**، و**القسم**، و**الإغراء** ،و**الدعاء**، و**الوعيد**، و**الاستغاثة** كلها من الأفعال **الكلامية** التي درسها النحاة تحت أبوابها النحوية المعروفة وكما يرى بأنَّ هناك من النحاة من أشار إلى بعض "معانيها الإنجازية" كسيبويه، وعبد القاهر، والرضي، وبذلك يمكن عَدُهَا أفعال كلامية بالموازاة مع التصور الذي يطرحه المعاصرون عندما ترد في السياقات والمقامات المناسبة.

كما تحدث الكاتب عن **الأفعال الكلامية في حروف المعاني** و أشار بأن اللغة العربية تشتمل على أدوات دالة وعلى معان و بتعبير المعاصرين على قوى إنجازية مختلفة وقد سماها النحاة بـ **حروف المعاني** ووظف أمثلة عن ذلك كدلالة (رُبَ)على التقليل و(كم الخبرية) على التكثير ودلالة (الواو والياء) على القسم إلى آخره .

وقد اهتم العلماء بهذه الأدوات وعقدوا لها أبوابا خاصة في كتب النحو نظرًا لما لها من أهمية في التعبير والتواصل.

و بالنسبة للمعاني والإفادات التي تستفاد من تلك الحروف أو الأدوات يراها الكاتب أنها تمثل نظرية الأفعال الكلامية. كما يتصورها الفكر المعاصر. إذن فهو لا يعدها مجرد دلالات ومضامين لغوية، وإنما هي أفعال كلامية ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو ذاتية بالكلمات وهي بذلك تهدف إلى التأثير في المخاطب بحمله على فعل أو ترك، أو دعوته إلى ذلك، أو تقرير حكم، أو تشكيك فيه ...إلى آخره.

ومن بين القوى الإنجازية التي تتضمنها حروف المعاني و التي يمكن أن تتحول إلى أفعال كلامية في السياقات والمقامات المناسبة نجد:

- **العرض:** وهو المعنى المستفاد من الأداة ألاَّ وعَرَّفوه بأنه الطلب برفق ولين.
- **التحضيض:** وهو المعنى المستفاد من الأداة هلاّ وهو الطلب بشدة.
- **التوبيخ والتنديم :** هما معنيان مستفادان من عدة حروف كالحرف لولا. و بمصطلحات "سيرل" يصنف من البوحيات ، والتوبيخ أشد قوة من التنديم، والفرق بينهما يكمن في درجة الشدة للغرض المتضمن من القول.
- **الردع:** وهو النهي بشدة وقوة وتعنيف وأداته" كلا" وهو بلغة "سيرل" يصنف ضمن الأمريات.

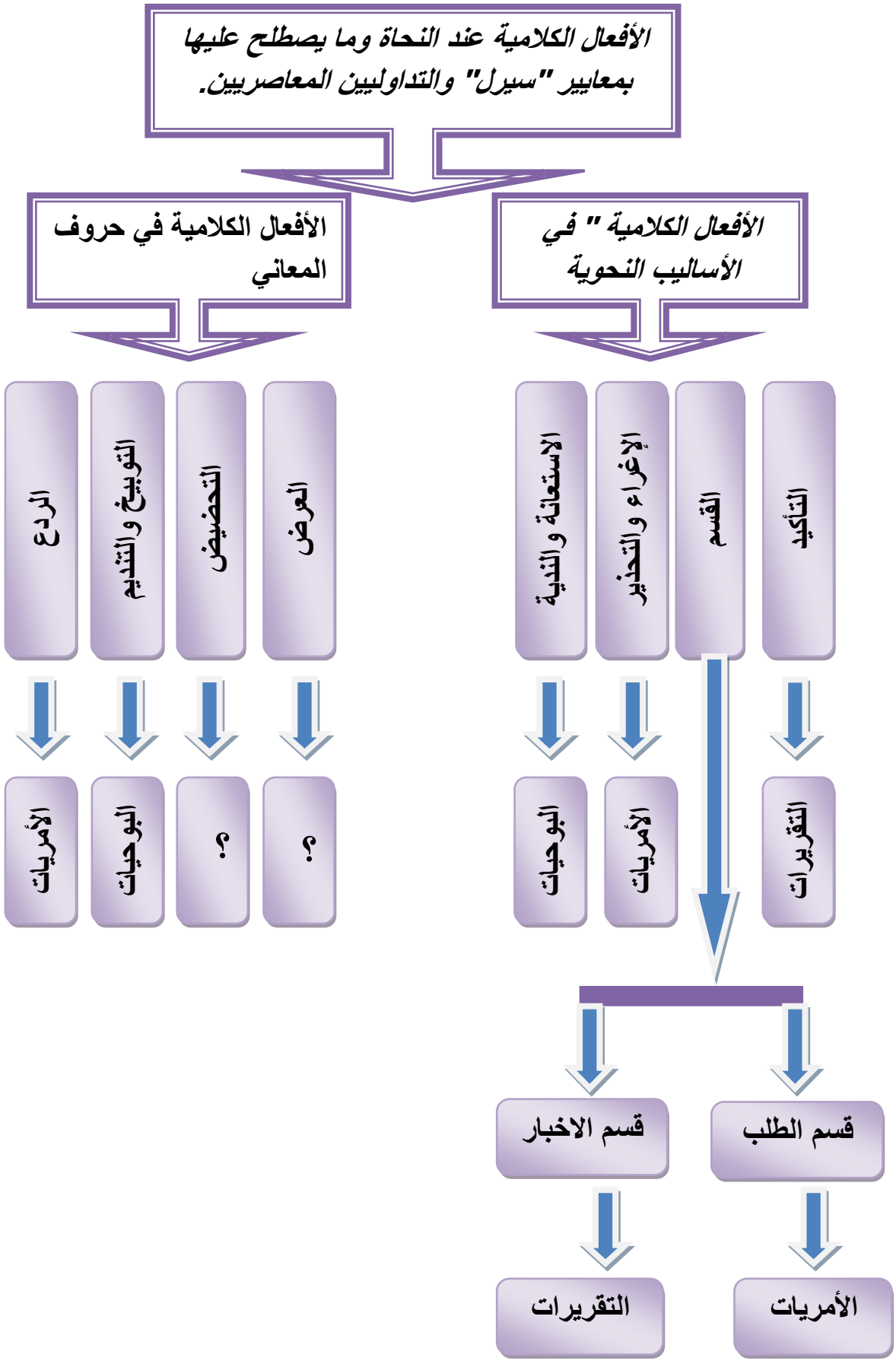
الأفعال الكلامية عند النحاة وما يصطلح عليها بمعايير "سيرل" والتداوليين المعاصريين.
الأفعال الكلامية " في الأساليب النحوية
الأفعال الكلامية في حروف المعاني
التأكيد
القسم
الإغراء والتحذير
الاستعانة والندبة
التقريرات
الأمريات
البوحيات
العرض
التحضيض
التوبيخ والتنديم
الردع
؟
؟
البوحيات
الأمريات
قسم الطلب
قسم الاخبار
الأمريات
التقريرات

الفصل الثاني :

الجانب المنهجي (نقد الكتاب)

- المبحث الأول: وصف الكتاب.
- المبحث الثاني: نقد المقدمة.
- المبحث الثالث: نقد فصول الكتاب.

تظهر القيمة العلمية للكتاب وأهميته ومدى فاعليته من خلال دراسته دراسة علمية، وتقييمه من جانب الشكل والمضمون، ولذا سعينا في هذا الفصل تقديم وصف للكتاب الذي هو محور دراستنا، وتقديم النقد من جانبه السلبي والايجابي لكل من مقدمته وفصوله، وقد تم هذا كله وفق ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول**: تناولت فيه وصف الكتاب والتعريف بمؤلفه.
- **المبحث الثاني**: خصصته لنقد البناء العلمي للمقدمة.
- **المبحث الثالث**: تناولت فيه نقد الفصول من حيث قراءة معطياتها.

المبحث الأول: الوصف العلمي للكتاب

قبل أن نقوم بتقديم الوصف العلمي للكتاب يتوجب علينا أولا التعريف بصاحبه، ومن ثمة نقوم بدراسة لعنوان الكتاب.

1. ملخص السيرة الذاتية للمؤلف:

- **الاسم و اللقب:** مسعود بن محمد صحراوي (من مواليد ولاية سطيف بالجزائر)
- **الشهادات الجامعية:**

- الماجستير في اللسانيات العامة/جامعة باتنة1997*دكتوراه في اللسانيات التداولية/جامعة باتنة/2004

- **لمحة عن الحياة المهنية و الأعمال العلمية و البيداغوجية:**

- يشتغل حاليا أستاذ علم اللغة، بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

- **الدرجة العلمية :** أستاذ التعليم العالي(بروفيسور)
- **المناصب العلمية والمهام البيداغوجية:**

- رئيس المجلس العلمي "لكلية الآداب واللغات،بجامعة الأغواط من2007إلى2012
- رئيس مشروع الدراسات العليا(الماجستير)للسنة الجامعية2008 - 2009 عنوان المشروع: اللسانيات التداولية.
- أشرف على عشرات البحوث في الدكتوراه و الماجيستر في عدة جامعات منها: جامعة الأغواط، وجامعة الجزائر-2- وجامعة الجلفة، كما كان عضوا في مناقشات الدكتوراه والماجيستر في عدة جامعات منها : جامعات الجزائر، وهران،تيزي وزو، باتنة، ورقلة، غرداية، المسيلة... .
- عمل أستاذا زائرا ببعض الجامعات الجزائرية في تأطير دراسات ما بعد التدرج (الماجيستر) في الدراسات اللغوية. منها:جامعة زيان عاشور بالجلفة: خلال الموسم الجامعي 2007/2006 والموسم الجامعي : 2010/2009.[1]

[1] ينظر: https://drive.google.com/flie/d/1-QZuQ-DNphA3Sj4ozNpkh3w9LTLsqkm/view?usp=drivesdk

- مدير مخبر"اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب " بجامعة عمار ثيلجي بالأغواط منذ2012إلى الآن .

- **عضوية الهيئات الاستشارية ولجان التحكيم في عدد من المجلات اللغوية والعربية المتخصصة منها:**

- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الدراسات اللغوية "التي تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض (المملكة العربية السعودية) وخبير في لجنتها التحكيمية.
- خبير مُحْكَم في "المجلة العربية للعلوم اللسانية" التي يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- خبير محكم في "مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب" التي تصدرها جامعة اليرموك بالأردن.

- **الملتقيات والندوات العلمية: شارك في عشرات المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية منها:**

1- ندوة تسيير النحو "الدولية"المنعقدة بالجزائر العاصمة يومي 23و2001/4/24 من تنظيم المجلس الأعلى للغة العربية /الجزائر. شارك بمداخلة بعنوان : "قراءة في جهود المجتمع القاهري في تجديد النحو ".

2- الملتقى الدولي "التداولية في الدراسات اللغوية الأدبية " المنعقد بالجزائر العاصمة أيام 9-10-11-/2003/12من تنظيم قسم اللغة العربية /جامعة الجزائر. شارك بمداخلة :الأفعال الكلامية عند الأصوليين/ دراسة في ضوء التداولية ".

3- الملتقى الدولي "دراسة اللغة العربية وتدريسها" المنعقد بجامعة الأغواط يومي05-06ماي2012من تنظيم قسم اللغة العربية و أدابها / جامعة الأغواط ، وقد شارك بمداخلة بعنوان: "الملكة اللغوية الواصفة و اللغة الموصوفة".

4- ملتقى البلاغة بين الأصول التراثية و الرؤى الحديثة "من تنظيم مخبر اللسانيات التداولية و تحليل الخطاب / جامعة الأغواط، يومي 12-13-ديسمبر2018 بمداخلة بعنوان: "بنية الأفعال الكلامية عند شهاب الدين القرافي"

5- مؤتمر"المصطلح في العربية "الواقع والآفاق" المقام في سلطنة عمان، من تنظيم: قسم اللغة العربية، جامعة مسقط (سلطنة عمان) أيام:11-12-13-مارس-2019 ببحث عنوانه :"النقد المقترح العربي في ترجمة المصطلح التداولي"[2]

[2] ينظر: المرجع السابق

- **أهم الأبحاث المشهورة(بين كتب ومقالات أكاديمية متخصصة)**

1. التداولية عند العلماء العرب.
2. التحول من المنهج الشكلي إلى المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية.
3. المنحنى الوظيفي في التراث اللغوي العربي.
4. الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر.
5. الأفعال الكلامية عند الأصوليين .
6. دلالات الألفاظ في القرآن من منظور سياقي.
7. علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز .
8. نقد المقترح العربي في ترجمة المصطلح التداولي.[3]

للاتصال بالمؤلف:
عنوان العمل: الأستاذ الدكتور/مسعود صحراوي قسم اللغة العربية و آدابها، جامعة الأغواط، 03000،الجزائر.
العنوان الإلكتروني:
Hammaboutalebe56@gmail.com

2. دراسة عنوان الكتاب:

عَنوَن المؤلف مسعود صحراوي كتابه بـ: "التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي".

ومن خلال العنوان يتبين لنا أن الكاتب سيتعرض في كتابه إلى التداولية عند العلماء العرب. أي يتتبع في مؤلفات العرب المباحث التي لها صلة بالدرس التداولي. وهذا من خلال العنوان الرئيسي.

أما من خلال العنوان الفرعي: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي تتحدد معالم دراسته المتمثلة في البحث عن ظاهرة الأفعال الكلامية، باعتبارها مفهوم تداولي عصري وغربي في التراث اللساني العربي القديم. وبعبارة أخرى قراءة التراث العربي القديم بنظرية غربية معاصرة. أي إسقاط ما هو معاصر على ما هو قديم، بتطويع نظرية الأفعال الكلامية للتراث العربي.

[3] ينظر: المرجع السابق

تكمن أهمية العنوان الفرعي في أنه يبين لنا إشكالية الدراسة ومنهجها وكذا منظور الكاتب ورؤيته.

3. وصف علمي للكتاب:

الكتاب الذي بين أيدينا للباحث: مسعود صحراوي بعنوان: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. الصادر عن دار التنوير بطبعته الأولى في سنة 1429هـ-2008م.

يحتوي هذا الكتاب على 300 صفحة. ويضم مقدمة ابتدأ بها دراسته، ويليها (5) فصول، ثم خاتمة أورد فيها أهم النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه، ضف إلى ذلك نوعين من الفهارس، فهرس الموضوعات و فهرس المصادر والمراجع.

- **فهرس الموضوعات:**

ومن خلاله قام المؤلف بعرض الخطة التي اتبعها في هندسة هذه الدراسة فقام بذكر كل الفصول وما تضمنته من عناصر أساسية.
ونجد أن المؤلف مسعود صحراوي قد خص الفصل الأول بالحديث عن "الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر"و الذي أورد فيه العناصر الآتية: مفهوم التداولية، مفهوم الفلسفة التحليلية، مهام التداولية، أبرز مفاهيم التداولية، السياق التاريخي للمفاهيم التداولية.

وجاء الفصل الثاني موسوما بـ:معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي. تناول فيه الأسس الإبستيمولوجية لنظرية الخبر و الإنشاء، وكذا المعايير التي اعتمدها علماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء.

وأما الفصل الثالث فعنونه بـ: تقسيمات علماء العرب للخبر و الإنشاء.

وجعل الفصل الرابع للحديث عن الأفعال الكلامية عند الأصوليين أورد فيه الأفعال الكلامية عن الخبر والإنشاء.

ليختم كتابه بالفصل الأخير و هو الفصل الخامس، متحدثا فيه عن الأفعال الكلامية عند النحاة وكشف فيه عن أهم المبادئ التداولية في الدرس النحوي القديم، وأبرز فيه الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية كالتأكيد، والإغراء، والتحذير...الخ.
ثم عرض فيه الأفعال الكلامية في حروف المعاني، زيادة إلى ذلك نجد أنه خص الفصل الرابع والخامس بخلاصة لكل واحد منهما.

- **فهرس المصادر والمراجع:**
  - اعتمد الكاتب في بحثه على 139 مصدرا ومرجعا.

أولا: الكتب العربية القديمة والحديثة و المترجمة: تضمنت101مصدرا و مرجعا.

ثانيا: الرسائل الجامعية: رسالتين-2-.

ثالثا: الدوريات و المجلات العربية و المترجمة عددها-10-.

رابعا: المصادر و المراجع الأجنبية:عددها-19-مصدرا و مرجعا.

خامسا: الدوريات و المجلات الأجنبية عددها -7-.

يظهر لنا من خلال ما تقدم ذكره أن الأمر الذي ميز هذا الكتاب هو النوع المعرفي لقائمة المصادر و المراجع، حيث جُمِعت فيها الكتب القديمة و الحديثة و المترجمة، و الأخرى أجنبية، ومقالات عربية و مترجمة. و إن دل على شيء فإنه يدل على سعة إطلاع الباحث من جهة، وثَراء المكتبة التي استقى منها مادته العلمية و المعرفية و تنوعها من جهة ثانية.

كما أن اعتماده على 26 مصدرا أجنبيا دليل على أنه أخذ المعلومات من مصادرها الأصلية، الأمر الذي يجعل البحث متميزا.

- فكرة الكتاب

تدور فكرة الكتاب حول رؤية المؤلف مسعود صحراوي متمثلة في إيضاح وإبراز نظرية الأفعال الكلامية في التراث اللغوي العربي، ومحاولة التأصيل لها، وإثراء الرؤية الغربية المعاصرة لظاهرة بمزاوجتها بالجهد الذي بذله أسلافنا القدامى ولا يكون ذلك إلا بإعادة قراءتها قراءة معاصرة باعتماد المناهج الحديثة وما أفرزته من جهاز مفاهيمي مع الابتعاد عن التعسف في تطبيق ذلك على مفاهيم التراث تطبيقا قسريا، وقد كانت قراءة الموروث اللساني العربي عبر حقول معرفية متعددة كعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، والنحو. بغية إثبات ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء.

المبحث الثاني : نقد المقدمة

سنقوم في هذا المبحث باستخراج العناصر التي وظفها الباحث في مقدمة كتابه، لنقوم فيما بعد بالتعليق عليها و نقدها.

1. عرض الإشكالية و التعليق عليها :

ما يلاحظ عن الإشكالية أنها لم ترد كاملة بل جاءت متفرقة هنا وهناك في مقدمة الكتاب. وقد عبر عنها الكاتب بقوله: " ...معاني الأساليب العربية المختلفة خبرية كانت أو إنشائية، ودلالات "**حروف *المعاني*"و" *دلالات الخوالف***" وأصناف أخرى من الصيغ والأساليب العربية... هي التي تمثل نظرية " **الأفعال الكلامية** "في التراث العربي، وتجيب على السؤال المتعلق بإمكانية وجدوى تطبيق هذا المفهوم التداولي المعاصر على التراث اللغوي العربي ...."

كما عبر عنها بقول آخر: " ...كيفية استثمار مفهوم الفعل الكلامي أو جزئه الجوهري، وهو ما يعرف بـ " ***القوة المتضمنة في القول***" في قراءة الموروث اللساني العربي عبر حقول معرفية متعددة كعلم البلاغة وعلم أصول الفقه والنحو ...".

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الكاتب رأى بأن الأساليب العربية المختلفة وخاصة ***الخبر والإنشاء*** في التراث العربي يمثلان ***نظرية الأفعال الكلامية عند التداوليين المعاصرين*** وخاصة جزءها الجوهري والأساسي ما يعرف بـ "***القوة المتضمنة في القول*** "، لذلك أراد أن يستثمر هذا المفهوم التداولي أي ***– الأفعال الكلامية –***في قراءة التراث العربي بحقوله المختلفة(علم البلاغة – علم النحو – علم أصول الفقه)، وكسؤال رئيسي نقول ***هل يتطابق مفهوم الخبر والإنشاء عند علماءنا العرب القدامى مع نظرية الأفعال الكلامية عند التداوليين المعاصرين ؟***

كما يتبين لنا بأن الخطة تتناسب مع أسئلة الإشكالية مع العلم أن الكاتب لم يذكر الخطة في المقدمة وإنما اِطَّلَعْنا عليها من خلال فهرس الموضوعات. فالعناصر والمباحث التي تضمنتها خطة الكتاب جاءت متناسقة مع ما طرحته الإشكالية من تساؤلات. والكاتب في نظرنا وُفِق في هذا الجانب .

2. *عرض المنهج والتعليق* عليه :

اعتمد الكاتب في دراسته المنهج ***التحليلي المقارن*** الذي اقتضته طبيعة الدراسة. استنادا إلى قوله: "سأقوم في هذا البحث بتحليل هذا الجهد التجديدي في البحث

اللغوي – أعني ظاهرة الأفعال الكلامية – ومحاولة تأصيله وإثراء الرؤية الغربية المعاصرة للظاهرة، وتعميقها بمزاوجتها بالجهد الذي بذله أسلافنا القدامى" .

ونجد أنه وظف ***المنهج التحليلي*** في تقديمه للنظرية بمباحثها ومفاهيمها ليرصد بعد ذلك تلك المعطيات في التراث العربي. أما ***المنهج المقارن*** فوظفه عند تقديمه لأفكار ومعطيات علمائنا العرب ليقوم بمقارنتها بما هو موجود عند التداولين المعاصرين وبالأخص "سيرل وأوستن" .

ومن خلال كل ما تقدم يتبين لنا أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة جاء موافق ومناسب للإشكالية حسب صياغتها.

3. عرض النظرية المتبناة ومنظور الكاتب :

لقد قام الكاتب بتعريف الفعل الكلامي في مقدمته ويتبين لنا أنه أراد من خلال ذلك إبراز النظرية التي تبناها في بحثه والمتمثلة في الأفعال الكلامية. ونجد أن الكاتب قام بتكييف النظرية المتبناة للإشكالية المطروحة حسب منظوره وهذا ما يسمى بالإطار النظري. حيث أنه صرح بمنظوره في مقدمته، و يرى بأن تطبيق هذا المفهوم التداولي -الأفعال الكلامية -على اللغة العربية "سيسهم في وصفها ورصد خصائصها، وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية كما نعتقد بأن استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائنا القدامى سيسهم أيضا في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود التي بذلها أولئك العلماء الأجلاء".

كما يزعم بأن "إجراء من هذا القبيل كان مندرجا ضمن النشاط العلمي الذي قام به كثير منهم، وهذا ما يحاول هذا البحث إثباته أولفت الأنظار إليه على الأقل، فاللغة العربية شأنها شأن غيرها من اللغات الطبيعية، تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يستعملها المتكلم للدلالة على القوة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه كالتقرير والاستفهام ....فكان على طوائف من العلماء العرب ولاسيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني، أن يتعرضوا للقوى المتضمنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند قاعدة **مطابقة الكلام لمقتضى الحال** ".

ويعتبر أيضا بأن "المقاصد والمعاني والإفادات التي تستفاد من صيغ التواصل العربي وألفاظه: كمعاني الأساليب العربية المختلفة خبرية كانت أو إنشائية، ودلالات "حروف المعاني " ودلالات الخوالف، وأصناف أخرى من الصيغ والأساليب العربية هي التي تمثل نظرية ***الأفعال الكلامية*** في التراث العربي" .

وذلك لأنه لا يَنظر إلى تلك المعاني والمقاصد التواصلية على أنها" مجرد "دلالات ومضامين لغوية"وإنما هي فوق ذلك "إنجازات وأغراض تواصلية "ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو مؤسساتة فردية بالكلمات والتأثير في المخاطب: بحمله على فعل أوترك أو دعوته إلى ذلك، أو تقرير حكم من الأحكام، أو توكيده أو التشكيك فيه، أو نفيه...أو مجرد الإفصاح عن حالة نفسية معينة".

لأن اللغة من منظور " نظرية الفعل الكلامي " لا تكون مجرد أداة للتواصل كما تتصورها المدارس الوظيفية، أو رموزا للتعبير عن الفكر كما تتصورها التوليدية التحويلية، وإنما هي أداة لتغير العالم وصناعة أحداثه والتأثير فيه .

4. عرض أهداف الدراسة :

تمثلت الأهداف التي توخاها الكاتب من خلال الدراسة في :

- ✓ إثبات إحتواء التراث العربي على مباحث وأفكار ذات توجيهات و إجرءات تداولية، أي الكشف عن الوجه الآخر للتفكير اللساني العربي، ومن ثم تكون " التداولية" مدخلا مناسبا من مداخل فهم هذا التراث العظيم، وأداة من أدوات قراءته.
- ✓ الإسهام في تعريف القراء عموما، وطلبة اللغويات خصوصا، بنَسَق لغوي حديث لا يتاح لهم أن يعرفوه بلغتهم العربية بالنظر إلى خلو الساحة اللسانية العربية من الكتب المتخصصة التي تعرف بهذا البحث اللساني المعاصر إذا ما استثنينا بعض الكتب النادرة أو المقالات القليلة في المنطق والفلسفة .
- ✓ الإسهام بجهد متواضع ينظم إلى الجهود التي تهدف إلى قراءة هذه النظرية قراءة جديدة تحاول أن تعيد إليها هويتها اللغوية بعد أن صبغت بالصبغة الفلسفية تارة والمنطقية تارة أخرى، فهذا الحقل المعرفي هو نقطة التقاء مركزة (Interdisciplinarité focalisée) بين العديد من العلوم كاللسانيات و السميائيات والمنطق والفلسفة .

5. عرض الدراسات السابقة التي إستند إليها المؤلف:

❖ ماكتبه " **طالب سيد هاشم الطبطبائي** "والذي كانت تعنيه بحكم تخصصه الاعتبارات المنطقية المتصلة بالمركبات التامة الخبرية التي تعبر عن موضوع "قسم التصديقات "من المنطق "القضايا" وتمييز الخبرية منها عن غير الخبرية.

❖ ماكتبه **"عادل الفاخوري"** ضمن السلسلة **الموسوعة الفلسفية** سواء تحت عنوان **نظرية الأفعال الكلامية** أو تحت عنوان" **الاقتضاء في التداول اللساني"** .

6. عرض مبررات ودوافع الدراسة :

❖ إن ظاهرة الأفعال الكلامية قد بُحِثَت في تراثنا من قِبَل طوائف متعددة، غير أن البحث فيها لم يكن مقصودا دائما لذاته ولكن كثيرا ما يقصد به غيره، فاتُخِذَت من ثَم وسيلةً لا غاية وجُعِلت مدخلا لفهم علوم أخرى، وهي غير لغوية في الغالب، فتوزعت الظاهرة بين فروع معرفية متعددة، وخاض فيها علماء أجلاء، إلا أنهم لم يفردوها بالبحث والتأليف ولا قصدوها لذاتها، مما قد يبعث الشك في قيمة النتائج التي توصلوا إليها وفي علميتها لذا سعى الكاتب إلى التصدي لهذا التشكيك فيما قدموه والرد عليه.

❖ إن المكتبة العربية تعاني فراغا كبيرا ونقصا هائلا في الكتب والدراسات التي تخصصت في بحث الظاهرة من وُجهة نظر لسانية فكان هذا من حوافز دراسة الظاهرة ومبررات تناولها بما يعزلها عن جفاف الدرس المنطقي الصارم وتعيد إليها هويتها اللغوية .

❖ إن الظاهرة تشكل الأساس المعرفي للنظريات اللسانية المنبثقة عنها أو المتأثرة بها في الأسس المعرفية، من بينها نظرية النحو الوظيفي "لسمون ديك" وغيرها من النظريات الوظيفية لذلك يسعى الباحث للبحث في هذه الظاهرة من أجل التعريف بالأساس المعرفي الذي قامت عليه أحدث النظريات الوظيفية في اللسانيات المعاصرة .

7. عرض صعوبات الدراسة :

وقد أشار إليها بقوله: "إن المؤلفات النادرة التي قد نعثر عليها في صميم الموضوع إنما ألفها أساتذة وباحثون متخصصون في فروع معرفية بعيدة عن البحث اللغوي، وكذا التخصص اللساني". فعلى الرغم من تصريحه بأنه استفاد منها إفادة معتبرة في توضيح بعض الرؤى والمفاهيم الفلسفية والمنطقية المستعصية سواء في تراثنا أو عند المعاصريين إلا إنها كانت بعيدة عن التخصص كما أنها لا تفي بحاجته اللغوية والمعرفية الماسة على حد تعبيره .

وما لفت انتباهنا هو أن الباحث قام بوضع هامش في مقدمته أشار فيه إلى بعض المصادر والمراجع التي استند عليها.

وبعد تفحصنا لمقدمة المؤلف مسعود صحراوي وإسنادا إلى ما قمنا بالتطرق إليه يتبين لنا بأن الباحث قام بتناول أغلب العناصر الأساسية الواجب توفرها في المقدمة، لكن ما يؤاخذ عليه أنه أغفل ذكر وشرح الخطة التي قامت عليها دراسته .

وعليه فإن الكاتب حسب نظرنا وُفق في هندسة مقدمته بحيث أنها استوفت الشروط الأساسية الواجب توفرها في البناء العلمي للمقدمة الأكاديمية، ما عدا عدم شرحه للخطة ولا حتى ذكرها كما أشرنا آنفا .

المبحث الثالث: نقد فصول الكتاب.

سنقوم في هذا المبحث بمناقشة فصول الكتاب عن طريق قراءة المعطيات ومن ثمة تقديم النقد لها بكل ما تضمنته من أسلوب الكاتب ولغته وطريقته في التوثيق.

1. تحليل ومناقشة فصول الكتاب:

إن أهم ما تطرق إليه الكاتب في **الفصل الأول** تمحور حول ذكر مسار تطور الدراسات اللسانية الغربية المعاصرة، بالإضافة إلى التعريف بمفاهيم الدرس التداولي المعاصر متناولا بالتحديد تعريف التداولية، ومصادر انبثاقها ومهامها ليعرض فيما بعد أهم مباحثها (متضمنات القول، الاستلزام الحواري، نظرية الملاءمة، الأفعال الكلامية)، وبالرغم من أن الباحث مسعود صحراوي تعرض لذكر المفاهيم التداولية سالفة الذكر إلا أنه لم يذكرها كاملة بل ركز على بعضها فقط وتحدث عنها بإيجاز **كمفهوم القصدية** والذي يرى أنه من المفاهيم التداولية إلا أنه لم يورد له تعريفا، بل تحدث عنه في مواضيع مختلفة من الكتاب مشيرا إلى أهميته. ونجد أن هذا المفهوم يحتاج إلى المزيد من التفصيل وذلك بتخصيص عنصر مستقل له كون التداولية والأفعال الكلامية تتخذه أساسا في الاستعمال، وهذا الأخير ينبني على المقاصد. والقصد هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة.

هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد أن الكاتب لم يتحدث عن المراحل التي مرت بها نظرية الأفعال الكلامية أهمها –مرحلة التأسيس ومثّلها "جون أوستن" ومرحلة النضج والضبط المنهجي ومثلها "سيرل". بل اكتفى بتعريف الفعل الكلامي وذكر خصائصه وأنواعه والمصدر الذي انبثقت منه.

كما تبين لنا بأن المعطيات التي قدمها الكاتب في هذا المفهوم بالذات أي –الأفعال الكلامية- غير كافية باعتبار أنه المبحث الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدراسة.

وفي سياق آخر نذكر أن الباحث مسعود صحراوي قد توجه بالنقد إلى العمل الذي قام به "سيرل " ويتمثل في غموض مبدأ الاتجاهات المطابقة لاسيما في الإيقاعيات و البوحيات والتشكيك في القول بانحصار الأفعال الكلامية في عدد معين. وبما أن الكاتب وصل لدرجة نقد النظرية فهذا يدل على أنه اطلع بشكل موسع على كل ما له علاقة بها، أي أنه أحاط بها إحاطة مُوَسَعة سمحت له باقتراح البديل المكمل للأدوات التي اعتمدها "سيرل "في تصنيف الأفعال الكلامية. على الرغم من أنه لم يفصل لنا في الحديث عن هذه النظرية بل ركز على بعض المعلومات فقط.

بالنسبة للفصل الثاني والثالث نجد أن الكاتب يعتبر ظاهرة الخبر والإنشاء مُكافِئَة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين ومن هذا يبين أن التراث اللغوي العربي احتوى بُعدا تداوليا لا يمكن إنكاره. كما أشار إلى المعايير التميزية بين الخبر والإنشاء والتي تمثلت في ست معايير.

ومما يلاحظ على الكاتب أنه بالرغم من إشارته إلى أن البلاغيين العرب الدارسين لعلم المعاني اهتموا كثيرا بالقوى المتضمنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

وأشار أيضا في مقدمته إلى أسماء عدد من البلاغيين الذين تُعد دراستهم في صميم التداولية إلا أنه لم يخصص فصلا تحت عنوان الأفعال الكلامية عند البلاغيين على غرار ما فعله عندما خصص فصلا للأفعال الكلامية عند الأصوليين وفصلا للأفعال الكلامية عند النحاة.

وما يؤاخذ على الكاتب في هذا الفصل هو إدراجه للكثير من الإشكالات الواردة عند علماء العرب أثناء وضعهم للمعايير التمييزية بين ظاهرتي الخبر والإنشاء. وحتى الفصل الثالث خصه بذكر الإشكالات الواردة بين العلماء أثناء تقسيمهم للظاهرتين. و من كل هذا يتبين لنا أن الكاتب فصل فيهما لدرجة الإطناب.

أما الفصل الرابع والخامس تناول الكاتب فيهما البحث في التراث اللغوي العربي وخاصة في مؤلفات العلماء عن ما يمكن أن يكون فعلا كلاميا سواء عند النحاة أو عند المعاصرين. فاستنبط من عند الأصوليين أفعال كلامية جديدة ضِمْن بحثه لمعان الخبر والإنشاء: كالإذن، والمنع، والوجوب، والتحريم، والإباحة...

كما استنبط من عند النحاة أفعالا كلامية من خلال المعاني المتعلقة بإنجازية الأساليب العربية المختلفة كـ: فعل التأكيد، وفعل الإغراء، وفعل التحذير،وفعل النداء، وفعل الاستغاثة والنُدْبَة.

ومن أهم نتائج المقارنة بين ما توصلت إليه التداولية المعاصرة، وما كان قد قرره العلماء العرب من قبل أن الفعل الكلامي يُشعَب إلى أربعة شُعب أساسية لا إلى ثلاث كما فعل "أوستن وتلميذه سيرل"، وأن تلك الشعب هي: **فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل المستدعى بالقول، والفعل الناتج عن القول**. ويندرج في شعبة الفعل المستدعى بالقول (الأمر والنهي) ويندرج في شعبة الفعل المتضمن في القول: ألفاظ العقود والمعاهدات (كالبيع، والإدلاء بالشهادة).

وأثناء ملاحظتنا للفصول وما تضمنته من مباحث يظهر لنا أن هذه الفصول قد أجابت على الإشكالية المحورية للبحث.

2. **أسلوب الكاتب ولغته:** تميز الكاتب بأسلوب سلس وبسيط، وكانت أفكاره مترابطة ومتناسقة فيما بينها مما يسهل على القارئ الفهم كما أن لغته كانت علمية اعتمد فيها على العبارات والأساليب ذات الطابع العلمي الأكاديمي.

ومن خلال دراستنا للكتاب تبين لنا أن الباحث مسعود صحراوي تبنى المنهج التوفيقي، فحاول التوفيق وتوصيل الماضي بالحاضر. أي دراسة اللغة العربية من خلال تطبيق المناهج الغربية الحديثة. فأصحاب هذا الاتجاه يجعلون من التراث اللغوي منطلقا لهم ويعملون على دراسته وفق النظريات والمناهج الجديدة الوافدة من البلدان الغربية. وهذا ما فعله الباحث في كتابه **التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**. فقام بإسقاط منهج غربي حديث وهو المنهج التداولي بخصوص نظرية الأفعال الكلامية على التراث اللغوي العربي بغية دراسته.

3. **المفاهيم والمصطلحات:** إن الشبكة المفاهيمية والمصطلحية التي استعملها الكاتب انقسمت إلى ثلاثة أنواع:

- مفاهيم ومصطلحات العلم مثل: التداولية، اللسانيات، القصدية، التيار البنيوي، التيار التداولي... الخ.
- مفاهيم ومصطلحات النظرية مثل: أفعال الكلام، القوة المتضمنة في القول، الإنجازية، فعل التأثير، فعل القول...إلخ.
- مفاهيم ومصطلحات التي نحتها الكاتب حسب منظوره: فعل التأكيد، فعل الإغراء، فعل مستدعى بالقول... الخ.

وبالنسبة للمصطلحات الأجنبية فقد أشار الكاتب بأنه نقلها من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى العربية بصفة خاصة بترجمة كل من:

- فريق مركز الإنماء القومي (بيروت)، المقالات التي ظهرت في: العرب والفكر العالمي(مجلة)، الأعداد الخاصة بـ: "فلسفة اللغة" عموما، و "نظرية الأفعال الكلامية" خصوصا.
- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، مطبوعات جامعة الكويت،1994.

ولم يعول إلا قليلا على ما جاء به عبد القادر قنيني من مصطلحات –لغرابتها أحيانا وبعدها عن المعنى المقصود أحيانا أخرى- في ترجمته لكتاب "أوستن" بعنوان:نظرية أفعال الكلام العامة –دار إفريقيا الشرق- الدار البيضاء 1991.

4. **كيفية بناء الأدلة:** قام الكاتب ببناء أدلته على أساس المنهج الذي اتبعه في دراسته والمتمثل في المنهج التحليلي المقارن كما ذكرناه آنفا. ونجد أنه استند على الأدلة ووظفها أثناء قيامه بتحليل المعطيات وأثناء ومقارنته بين ما جاء به التداوليون المعاصرون فيما يخص الأفعال الكلامية وبين ما هو موجود في التراث اللساني العربي في مؤلفات علمائنا القدامى. فقام بالاستشهاد بالأدلة ليثبت صحة حديثه من جهة، ولكي يقنعنا بأفكاره وقناعاته ومنظوره الذي تقوم عليه دراسته من جهة أخرى.

5. **الهامش:** نجد أن الكاتب لم يخصص الهامش للتوثيق وذكر المصادر والمراجع التي استقى منها مادته العلمية فقط وإنما استعمله لتوضيح بعض الأمور، مثال ذلك:
-التداولية: هي الترجمة العربية الأكثر رواجا للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي pragmatics بمعنى هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد الذي نحن بصدد التعريف به. والمصطلح الفرنسي pragmatique بنفس المعنى، وليست ترجمة لمصطلح pragmatisme الفرنسي لأنه يعني الفلسفة النفعية الذرائعية. أما الأول فعلم جديد للتواصل يفسر كثيراً من الظواهر اللغوية.

ولا يفوتنا أن نُنَوِهَ إلى الأمر الذي لفت انتباهنا في هذا الكتاب هو استعمال الباحث للمخططات حيث تمثلت في 31 مخططا يشرح ويوضح من خلالها ما يبتغي توضيحه من أجل الاختصار وتسهيل الفهم على القارئ سواء المتخصص أو العام. وهذا يتماشى مع هدف الكاتب الذي ذكره في مقدمة كتابه ليبين أن هذه الدراسة مُقَدَمَة لطلاب اللسانيات خصوصا وللقراء عموما. ولأن المخططات تلفت انتباه القارئ وتُسَهل عليه الفهم، وتبسط له الأمور المستعصية.

الاستنتاج:

إن علماء العرب القدامى عرفوا فكرة التداولية بمفهومها العلمي وناقشوها في كثير مما وصلنا من تراث غني، وهم وإن لم يؤصلوا لمصطلح التداولية بلفظه إلاَّ أنهم تناولوا كلَّ ما تهتم به من مظاهر لغوية تنبثق من سياقات الاستعمال اللغوي والتي تدور في مستوى التخاطب الفعلي. فاهتم البلاغيون العرب بالكثير من الأبعاد التداولية الصريحة والواضحة المتمثلة في الاهتمام بالخطاب، ومُنتِجِه، ومُتَلَقِيه، والوظيفة الإنجازية، وسياق الإنتاج اللغوي بمختلف أشكاله وصوره، مما يؤكد على احتواء الدرس البلاغي العربي القديم على بعد تداولي.

ونجد أن كل من الأصوليون والنحاة ساروا وفق المنهج التداولي في دراساتهم وتحليلاتهم لظاهرتي الخبر والإنشاء ولكن مع اختلاف وتفاوت في توظيف هذا المنهج حيث إن الأصوليين كانوا هم أحسن من استثمر مفهوم الأفعال الكلامية المنبثقة عن تلك الظاهرتين .

وقد أبانه الباحث مسعود صحراوي في كتابه بيانا دقيقا يشهد له به العديد من الباحثين، فهو من خلال حديثه عن التداولية العربية فتح كثيرا مما اسْتُغلِق في كتب الأصوليين من مفاهيم وتطبيقات. كما أنه أشار إلى عدم إغفال القدماء العرب عن دراسة المعاني والأساليب والأغراض والمقاصد من خلال البحث في الإسناد وعلاقته بالظواهر الأسلوبية، وذلك من خلال التعريف بأهم المبادئ التداولية المعتمدة في التقعيد اللغوي كمبدأ الإفادة، ومبدأ الغرض والقصد...

كما وضَّح أن النحاة لم يقفوا في دراستهم عند حدود الجملة بل تجاوزها إلى النص لأن هدفهم الأسمى كان فهم النص القرآني باعتباره خطابا متكاملا، حيث بيَّن الكاتب مسعود صحراوي من خلال اطلاعه على مؤلفات العديد من النحاة من أنهم قد تفطنوا إلى أهمية ربط اللغة بالاستعمال ولاحظوا أن التواصل لا يتم بواسطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص التي تمثل وحدة تواصلية متكاملة. وهذا ما يدل على أن عملهم احتوى بعدا تداوليا لا يمكن إنكاره.

ومن كل هذا بين الكاتب أن التراث تداولي أكثر من أنه تراثا وصفيا بنيويا حيث يُقرُ بأن علماؤنا القدامى من أمثال سيبويه، والخليل، والزَمَخْشري، والرَضِي لم ينظروا إلى اللغة على أنها قواعد مجردة أو صيغ صرفية أو معجمية فحسب إنما نظروا إليها على أنها خطاب صادر من متكلم في سياق تواصلي لوظيفة تواصلية محددة. لذلك يُصَرِحُ الباحث أن أقرب منهج لدراسة التراث العربي وفهمه واستيعابه هو المنهج التداولي.

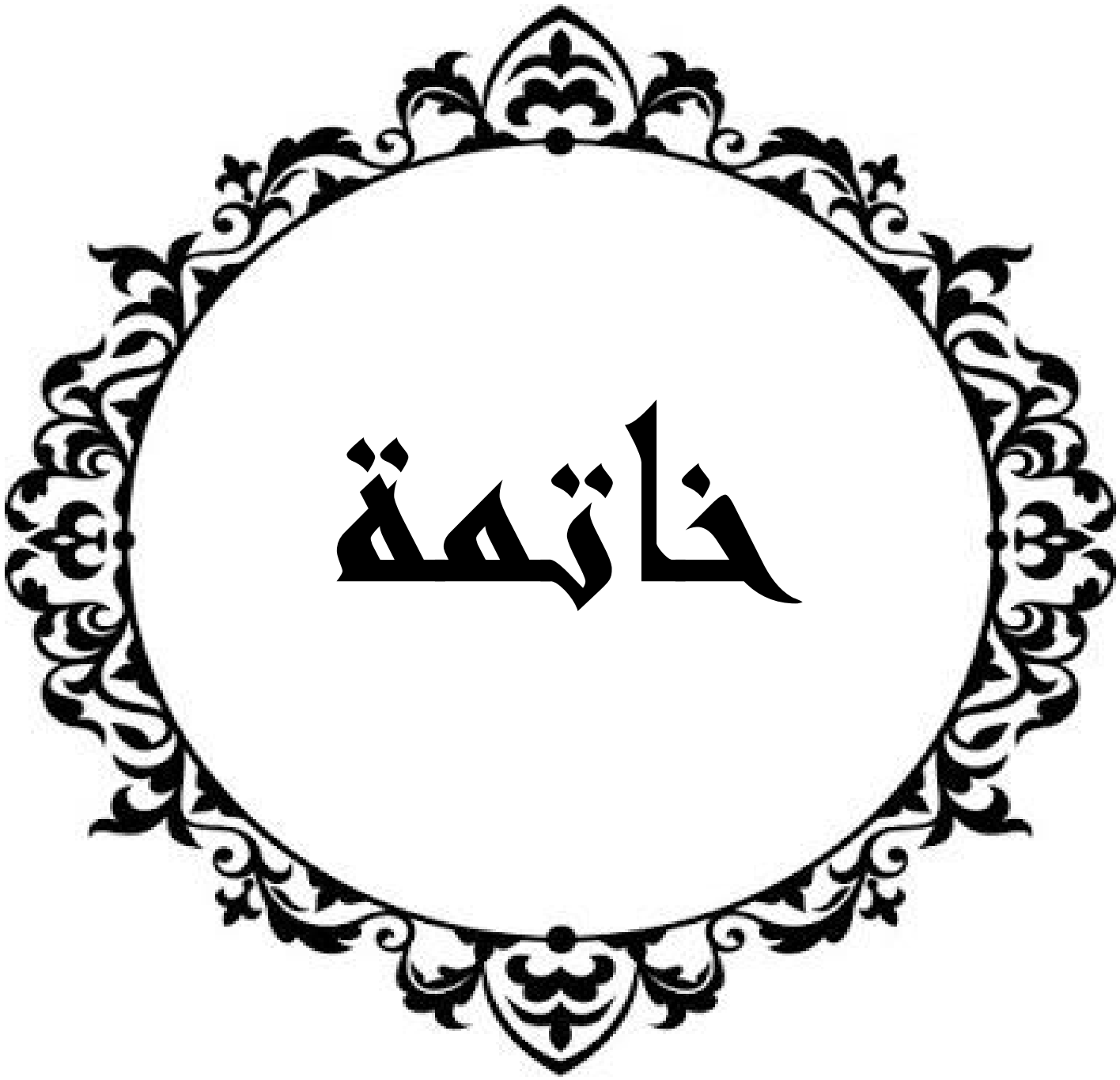
خاتمة

وفي ختام هذا البحث تبين لنا أن الباحث "مسعود صحراوي" ومن خلال كتابه " التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي" كان من بين اللغويين العرب اللذين تبنوا الاتجاه التوفيقي أثناء تلقيهم للعلوم اللغوية الغربية حيث أنه مزج في دراسته بين ما هو وافد من الغرب وما هو موجود في تراثنا من مبادئ وأسس سواء في علم البلاغة، أو النحو، أو الأصول .

وبالرغم من أن ما قام به من خلال بحثه يعتبر مغامرة علمية من شأنها أن تمس بقراءة التراث العربي، كما يمكنها أن تمس ببناء النظرية في حد ذاتها إلا أن مغامرته هاته وطرحه لهذا المنظور العلمي كشف لنا الكثير من الأفكار والموضوعات ذات البعد التداولي والتي احتواها تراثنا العربي. كما أنه استطاع أن يفتح لنا آفاقا واسعة في معالجة التراث اللغوي لعلمائنا بوسائل ومناهج دقيقة تساعدنا في اكتشاف الكثير من الأسرار المتضمنة فيه. وإن دل على شيء فإنه يدل على أن الباحث مسعود صحراوي كان تلقيه للمنهج التداولي تلقيا إيجابيا فهو يراه كفيلا بأن يوسع من آفاق رؤيتنا لهذا التراث العظيم وإدراكنا لخصائصه الإبستيمولوجية والمنهجية.

وتكمن الأهمية البالغة لهذا الكتاب فيما تضمنه من مواضيع هامه تعين الباحثين والطلبة خصوصا على الإحاطة بمفاهيم ونظريات تداولية والوعي بأصولها بلغة سليمة دقيقة ومنهجية وكذا معرفة ما تضمنه تراثنا العربي من مباحث وآراء وتصورات تتقارب مع ما هو موجود في الدرس التداولي المعاصر.

أما بالنسبة للقيمة العلمية للكتاب فهي تتجلى من حيث أنه محاولة جديدة لاستيعاب تراثنا اللغوي باستثمار المناهج الحديثة كما أنه يشير إلى قضية مهمة تتصل باستعمال اللغة في السياق و خضوعها لمتطلباته إنتاجا وتأويلا. وهذا ما يدفعنا إلى تكثيف الجهود للكشف عن الوجه الآخر للفكر اللغوي العربي تعميقا وإثراءً وتأصيلا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- مقدمة .....أ-ب-ج- د
- الفصل الأول : الجانب النظري (تلخيص محتوى الكتاب)..... 1- 40 ص
- المبحث الأول : الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر .....3-14 ص
- المبحث الثاني: معايير التمييز بين الخبر و الإنشاء والتقسيمات العربية لهما 15-22 ص
- المبحث الثالث : الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحاة ..... 23-40 ص
- الفصل الثاني : الجانب المنهجي (نقد الكتاب) ..... 41- 57 ص
- المبحث الأول : وصف الكتاب .....43-47 ص
- المبحث الثاني : نقد المقدمة .....48- 52 ص
- المبحث الثالث : نقد فصول الكتاب .....53- 57 ص
- خاتمة .....58-59 ص
- فهرس المحتويات .....60-61 ص

ملخص

تعد التداولية فرع من فروع علم اللغة تهتم بدراسة النشاط اللغوي بمستعمليه وطرق و كيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث عن أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية. ولقد ذاع صيتها في الدراسات الغربية لتصل إلى الدراسات العربية، ومن خلال ذلك سعى بعض علماء العرب المحدثين إلى تطبيقه على التراث اللغوي العربي ومن بينهم الباحث مسعود صحراوي الذي حاول من خلال كتابه الذي هو محل دراستنا **"التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي."** أن يثبت احتواء **التراث العربي** على بعد تداولي من جهة وقراءة التراث القديم بنظرية معاصرة وهي نظرية الأفعال الكلامية من جهة أخرى. وعلى أساس ما تقدم كانت إشكالية بحثنا متمثلة في: **"** ما قابلية المنهج التداولي في قراءة الموروث اللساني العربي وإعادة إحيائه في نظر الباحث مسعود صحراوي؟

وهل أثبت وجود ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية اتبعت المنهج التحليلي المقارن وذلك لـ: دراسة معطيات الكتاب محل الدراسة، وتحليلها وتقديم النقد لها من الجانبين السلبي والإيجابي وذلك بغية إبراز أهمية الكتاب ودراسته دراسة علمية وتقييمه من جانب الشكل و المضمون.

الكلمات المفتاحية :

التداولية – الأفعال الكلامية – الخبر والإنشاء- علماء العرب- التداوليون المعاصرون - **مسعود صحراوي**.

Résume:

La pragmatique est une branche de la linguistique qui s'intéresse à l'étude de l'activité linguistique avec ses utilisateurs, les voies et méthodes d'utilisation réussie des signes linguistiques, les différents contextes et classes dans lesquels le discours est accompli, la recherche de facteurs qui font du discours un message communicatif clair et réussi, et la recherche des raisons de l'échec de la communication en langues naturelles.

Il est devenu célèbre dans les études occidentales pour atteindre les études arabes, et à travers cela certains savants arabes modernes ont cherché à l'appliquer à l'héritage linguistique arabe, parmi eux Masoud Sahrawi, qui a essayé à travers son livre, qui fait l'objet de notre étude, « La pragmatique parmi les Arabes, une étude pragmatique du phénomène des verbes verbaux dans le patrimoine linguistique arabe. Prouver que l'héritage arabe contient une dimension pragmatique d'une part, et la lecture de l'héritage antique avec une théorie contemporaine, qui est la théorie des actes verbaux d'autre part. Sur la base de ce qui précède, le problème de notre recherche était "Quelle est la capacité de l'approche délibérative à lire et à faire revivre le patrimoine linguistique arabe selon Massoud Sahraoui ? Le phénomène des verbes dans le patrimoine linguistique arabe à travers le phénomène de l'actualité et de la création ? Partant de cette problématique, j'ai suivi l'approche analytique comparative, afin d'étudier les données du livre à l'étude, de l'analyser et de le critiquer du côté négatif et du côté positif, afin de souligner l'importance du livre, l'étudier scientifi quement et l'évaluer du point de vue côté forme et côté contenu

Mots- clés:

Pragmatique - verbes verbaux - actualité et construction - savants arabes - pragmatique contemporaine - **Masoud Sahraoui.**

Abstract:

Pragmatics is a branch of linguistics that is concerned with the study of linguistic activity with its users, the ways and methods of using linguistic signs successfully, the different contexts and classes within which the discourse is accomplished, the search for factors that make the discourse a clear and successful communicative message, and the search for the reasons for failure to communicate in natural languages.

It became famous in Western studies to reach Arabic studies, and through that some modern Arab scholars sought to apply it to the Arabic linguistic heritage, among them **Masoud Sahrawi**, who tried through his book, which is the subject of our study, **"Pragmatics among the Arabs, a pragmatic study of the phenomenon of verbal verbs in the Arab linguistic heritage."** ." To prove that the Arab heritage contains a pragmatic dimension on the one hand, and the reading of the ancient heritage with a contemporary theory, which is the theory of verbal acts on the other. On the basis of the foregoing, the problem of our research was "What is the ability of the deliberative approach to read and revive the Arab linguistic heritage in the view of Massoud Sahraoui ? The phenomenon of verbal verbs in the Arab linguistic heritage through the phenomenon of news and creation ? Based on this problem, I followed the comparative analytical approach, in order to: study the data of the book under study, analyze it and provide criticism for it from the negative and positive sides, in order to highlight the importance of the book, study it scientifically and evaluate it from the side of form and from side of content.

key words:

Pragmatics - verbal verbs - news and construction - Arab scholars - contemporary pragmatics - **Masoud Sahraoui.**